مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

39

الإنفاق الحكومي على الأمن والدفاع

مقارنة بالخدمات في ضوء البرنامج الحكومي

2025-2022

د. علاء عبيس راضي الجبوري

الإنفاق الحكومي على الأمن والدفاع

مقارنة بالخدمات في ضوء البرنامج الحكومي

2025-2022

د. علاء عبيس راضي الجبوري

آب (أغسطس) 2026

39

الإنفاق الحكومي على الأمن والدفاع مقارنة بالخدمات في ضوء البرنامج الحكومي

2025-2022

د. علاء عبيس راضي الجبوري

الطبعة الاولى 2026 م

القياس: 21 x 14.5

عدد الصفحات: 72

رقم الإيداع (....) لسنة 2026

ISBN:

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار R.C.D

لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف حي الجوهرة - امتداد شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس الجداول	7
مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)	9
المقدمة	13
أولاً: الإنفاق الحكومي وتعددية المؤسسات الأمنية والعسكرية	15
الإنفاق والبرنامج الحكومي مقاربة مفاهيمية	15
1- الإنفاق العام	16
2- الموازنة العامة	17
3- الإنفاق العسكري	18
4- البرنامج الحكومي والمنهاج الوزاري	19
تعددية المؤسسات الأمنية والإنفاق الحكومي	21
الإنفاق العسكري والأمني (2006 - 2025)	26
الإنفاق العسكري والأمني في حكومة محمد شياع السوداني	36
ثانياً: مجالات الإنفاق الحكومي العسكري والأمني	40
الأمن السيبراني	41
مكافحة المخدرات	43
ثالثاً: تأثير الإنفاق الحكومي في الأمن والدفاع على بقية المجالات	46
تأثير الإنفاق العسكري والأمني على التنمية	48
أثر الإنفاق على الموازنة العامة	55
أثر الإنفاق العسكري والأمني على البنى التحتية والخدمات	57
رابعاً: تقييم الإنفاق العسكري والأمني في البرنامج الحكومي مقارنة بالخدمات	61

تهديد تنظيم داعش	61
تسليم الملف الأمني للداخلية	62
التكامل الوظيفي	66
الخاتمة	69

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوانه
الجدول رقم (1)	مجالات الإنفاق على الأمن والدفاع في الموازنات العراقية (2006 – 2020)
الجدول رقم (2)	مجالات الإنفاق على الأمن والدفاع في الموازنات العراقية للعام 2021
الجدول رقم (3)	مجالات الإنفاق على الأمن والدفاع في الموازنات العراقية (2023 -2025)

مركز الرافدين للحوار :(R.C.D)

مركز فكريٌّ مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأدائها، ويمثل المركز فضاءً حُرًّا للحوار يتسم بالموضوعية والحياد، ويوظِّف مخرجاته لمساعدة صُنَّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

هيكلية المركز

يتكون مركز الرافدين للحوار RCD من هيكلية إدارية متشكّلة وفقاً لنظامه الداخلي تتضمن: مجلس الإدارة الذي يتكون من السيد المؤسِّس **زيد الطالقاني** بوصفه رئيساً للمجلس **و**ثمانية أعضاء، ومدير تنفيذي ونائبه، وهيأة مستشارين، وعدد من الأقسام العلمية والإدارية هي: قسم البحث والتطوير، وقسم الشؤون الإدارية والقانونية والمالية، وقسم المراسم والعلاقات العامة، إلى جانب مستشار الشؤون الثقافية والتعاون الدولي.

يُعنى المركز بعدة قضايا محلياً وإقليميا وعالمياً يُعالجها عبر إصداراته المتنوعة من خلال المجالات الآتية:

1 ـ العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

2 ـ الاقتصاد والتنمية.

3 ـ الاجتماع.

4 ـ الشؤون الفكرية ومعالجة الظواهر الاجتماعية.

5 ـ الشؤون الاستراتيجية والعسكرية.

6 ـ التكنولوجيا والأمن السيبراني.

7 ـ القضايا الدستورية والاجتماعية والقانونية.

8 ـ الجغرافيا.

9 ـ الدولة والمجتمع.

10 ـ البيئة والتغيّر المناخي.

11 ـ الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية.

صلات المركز البحثية والعلمية محلياً وإقليمياً ودولياً

بوصفه مركزاً بحثياً يعمل على تعزيز الحوار مع الآخر، يحرص مركز الرافدين للحوار على مد جسور التعاون المعرفي والبحثي عبر عقد صلات مع مراكز ومؤسسات بحثية عربية وأجنبية حول العالم وذلك من خلال اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات ومراكز على درجة من الأهمية على الصعيد العراقي والعربي والإقليمي والعالمي، منها «**معهد الخدمة الخارجية**» التابع لوزارة الخارجية العراقية، و«**مركز الدراسات المصرفية**» التابع للبنك المركزي العراقي، و«**جامعة صلاح الدين في أربيل**»، و«**مجموعة الأزمات الدولية (ICG)**» (بلجيكا)، و«**المعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة**» (GIWEH) (سويسرا)، و«**المعهد الفرنسي للأبحاث وتحليل السياسة الدولية**» (CFRP)، «**معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة**» (CICIR)، و«**مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية**»، و«**مركز الشؤون الدولية الروسي**» (RIAC)، «**معهد**

السياسة والحكم» (GPTT) (إيران)، و«**المعهد العربي للديمقراطية**» (تونس)، و«**مركز أفغانستان والشرق الأوسط وإفريقيا** (CAMEA) **في معهد الدراسات الاستراتيجية** (ISSI)، إسلام أباد (باكستان)، وغيرها من المؤسسات المهمة.

استطاع مركز الرافدين للحوار RCD أن يكون رائداً في عقد المتلقيات وذلك عبر ملتقاه السنوي الأكبر (مُلتقى الرافدين) **و**هو ملتقى دولي يعقده المركز سنوياً في العاصمة بغداد، يناقش أبرز المواضيع والمستجدات على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، ويوفر فضاءً حُراً لمناقشة الآراء في المجالات التي يُعقد على أساسها بين النخب على الصعيد المحلي والدولي وعلى درجة عالية من الأهمية، ويُسخّر مخرجاته لصالح بناء الدولة ومؤسساتها وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش على المستويات كافة.

يتمتع المركز بدعم وتمويل من المؤسسات الراعية له عبر اتفاقات علنية ووفقاً للضوابط والقوانين العراقية النافذة، ويحرص على الإعلان عن مصادر هذا الدعم والتمويل بشفافية ووضوح. ويتمثّل هذا الدعم لنشاطات المركز بإسهامات الهيأة الإدارية (مجلس الإدارة) والتبرعات والمنح والهبات والهدايا غير المشروطة الداخلية والخارجية، فضلاً عن المنح المالية من المنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة العراقية والدولية، والهيئات الإنسانية والتنموية والشركات الخاصة مثل (البنك المركزي العراقي (CBI)، وزارة النفط العراقية، هيأة الاعلام والاتصالات، بعثة الاتحاد الأوروبي، شركة بريتش بتروليوم (BP)، المصرف العراقي للتجارة (TBI)، المجلس الاقتصادي العراقي(IEC)، شركة وادي الخير للاستثمارات الزراعية، مصرف الثقة الدولي، ، شركة النافذة لخدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، مجلس الأعمال العراقي، شركة وجه القمر للاستثمارات والمقاولات، شركة مدينة المعالي للاستثمارات والمقاولات، منصة تعليم).

كما يتمتع المركز بدعم من مؤسسات عراقية رصينة مجازة قانوناً، أبرزها «الوطني من إيرثلنك» التي تعد الشركة الأولى والرائدة في العراق المتخصصة في مجال تقنية الألياف الضوئية (FTTH) وأكبر مجهز لخدمات الإنترنت في العراق، وشركة «آسياسيل» (AsiaCell) أول شركة اتصالات في العراق والمزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة والإنترنت عالية الجودة، وتملك قاعدة مشتركين وصلت إلى 19.7 مليون مشترك. و»مصرف العالم الإسلامي» أحد أهم المصارف العراقية في مجال التنمية الاقتصادية وهو شركة مساهمة خاصة أسسها نخبة من رجال الأعمال المعروفين محلياً وإقليمياً.

المقدمة

يعد الإنفاق الحكومي على الأجهزة الأمنية والعسكرية من الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام غير قليل من قبل الباحثين والمراقبين. منذ تشكيل أول حكومة عراقية عام 2006 ولغاية الآن، انفقت الحكومات العراقية أموالاً طائلة على القطاع العسكري والأمني لأسباب كثيرة في مقدمها التحديات التي أحاطت بالدول العراقية بعد إسقاط النظام. وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها العراقيون على قوى الظلام وفي مقدمتها الإرهاب، فإن التحديات الأمنية لم تختف تماماً وبقيت جزء منها قائماً على الرغم من النسب التي خُصصت ضمن موازنات الدولة العراقية على مدى السنوات السابقة. وبمقارنة نسب الإنفاق على القطاع العسكري والأمني بما تحقق على مدى السنوات الماضية يظهر عدم التوازن وفجوة، مما يجعلنا نُعيد النظر في قراءتنا للإنفاق الحكومي على هذا القطاع. ويمكن إرجاع ذلك الى مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالفساد الاداري والمالي في هذا القطاع ومنها ما يرتبط بسوء الإدارة للأموال المُنفقة، وفي أحيان أخرى يتعلق بتعدد المؤسسات الأمنية والعسكرية وكثرتها وتداخل عملها واختصاصاتها، مما يفضي الى كثرة الإنفاق الحكومي عليها مع بقاء تلك جزء من التهديدات قائمة على صعد وأوقات مختلفة.

يعد العراق أحد الدول التي تشهد نسب إنفاق عالية وكبيرة على مجالات الأمن والدفاع بمختلف مؤسساتها من أجل مواجهة التحديات والتهديدات المرئية وغير المرئية التي يتعرض لها العراق منذ عام 2003 حتى يومنا هذا،

لا سيما بعد حل مؤسساته العسكرية والأمنية السابقة وإحلال أخرى، مما خلق تعددية في المؤسسات وتداخل في الصلاحيات والاختصاصات، وافضى في النهاية الى تعددية في مراكز اتخاذ القرار الأمني على الرغم من السياسيات والاجراءات الحكومية والتشريعات والقرارات الإدارية والقضائية المستمرة التي حاولت ولا تزال تحاول معالجة تلك المشاكل أو الحد منها. مع ذلك، اسهمت الجهود المبذولة، لا سيما التشريعية منها، في إصدار قوانين تنظم عمل بعض المؤسسات الأمنية كقانوني جهاز المخابرات الوطني العراقي وجهاز الأمن الوطني بعد مرور عشرين سنة على عدم تشريعهما، حيث تم تحديد فضاءات العمل بين تلك الأجهزة وبين المؤسسات الأمنية والعسكرية الأخرى، فضلاً عن تضمين تلك المجالات في البرامج الحكومية أو المناهج الوزارية لمترئسي الحكومات العراقية بما فيها حكومة السيد محمد شياع السوداني في تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2022. إن تعدد الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمنية جعلها تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة الاتحادية، سعياً لتحقيق الأمن القومي للعراق بجميع أبعاده ومجالاته.

يتطلب معالجة هذه المشكلة موازنة نسب الإنفاق على المؤسسات العسكرية والأمنية بما يهدف إلى تحقيق الأمن القومي العراقي بكل أبعاده بالتوازي مع مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات، فضلاً عن معالجة بعض الاشكاليات المتعلقة بارتفاع نسب الإنفاق وأولوياتها لا سيما في ظل تصاعد التهديدات غير المرئية. وقد يرى القارئ نقص في تلك الاحصائيات أو فقدان أحد عناصرها وهي نتيجة طبيعية إذا ما ربطناها بالموضوع نفسه؛ فالبحث في موازنات الإنفاق على المؤسسات الأمنية والدفاعية يكتنفه الغموض والسرية نظراً لطبيعة هيكلها وساحات عملها وعدد افرادها وغيرها من العوامل المتداخلة فيما بينها، فضلاً عن قلة المصادر التي تتناول هكذا مواضيع حساسة.

أولاً: الإنفاق الحكومي وتعددية المؤسسات الأمنية والعسكرية

تحاول الدول وحكوماتها تحقيق أمنها القومي بكافة أبعاده من خلال آليات وسياسات واستراتيجيات وتشريعات محلية واتفاقيات إقليمية ودولية، وبذلك فهي تخصص جزءاً كبيراً من إنفاقها ومن موازنتها المالية على المؤسسات الدفاعية والأمنية، وإن اختلفت الآليات والسياسات والاستراتيجيات بين دولة وأخرى سواءً من حيث موقعها الجغرافي أو من حيث مرتبتها بين دول العالم، فما تتبعه الولايات المتحدة أو روسيا الاتحادية أو الصين ليس ذاته أو حتى مقارب لما تتبعه دول الشرق الأوسط ومنها العراق على سبيل المثال لا الحصر. وبذلك، فإن الدول تختلف من حيث النسب المخصصة للمؤسسات العسكرية والأمنية ونوعيتها وكيفية صرفها ومجالات الإنفاق داخل تلك المؤسسات.

يستلزم فهم الإنفاق على المؤسسات الأمنية والعسكرية في الدول التعريف بالمصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بها من حيث التقارب والتباعد مع المفاهيم الأخرى.

الإنفاق والبرنامج الحكومي مقاربة مفاهيمية

لا يوجد تعريف جامع مانع شامل لكل من «الإنفاق» و«الإنفاق الحكومي»، وكذلك «البرنامج الحكومي» أو «المنهاج الوزاري» وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة كـ «الموازنة العامة»، وهي حالة طبيعية لكل مفهوم ومصطلح في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن صحة الحالة البحثية والوصول الى القارئ من أجل فهم المصطلحات وبيان علاقتها بالدراسة يتطلب منا الوقوف عند كل واحدة من هذه المصطلحات وتعريفها وفقاً لما هو شائع لدى العلماء والباحثين في تلك العلوم. لذا سنبحث تلك المصطلحات بما يضمن توضيحها وفهمها.

1- الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من النقود تنفقهُ دولة ما لغرض تحقيق نفع عام، ويعرف أيضًا بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام، ويعرف كذلك بأنه جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة؛ إذ تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها، ولكنها مهمة للصالح العام ككل، ومن أمثلتها الإنفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن ذلك، فقد يُعرف الإنفاق العام على أنهُ مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحدى المؤسسات العامة بهدف اشباع حاجة عامة[1]

يمثل الإنفاق العام أحد الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية، والتي من خلالها يتم التأثير في الطلب الكلي في الاقتصاد بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم، فإن إعادة النظر فى أسلوب الإنفاق العام يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على أي إجراء يهدف إلى تقليص هذا الإنفاق على مجمل النشاط الاقتصادي[2]. ويُلاحظ أن مفهوم وماهية الإنفاق العام لم تخرج من دائرة السلطة العامة سواء بشخصيتها المعنوية أو من يمثلها من اجل تحقيق هدف عام وفي مختلف المجالات المرتبطة بالفرد.

(1) زينب جبار عبد الحسين الدعمي، إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، (كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018)، ص 8.

(2) عبدالله حمد الدباش وميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016، مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية اصدار خاص، العدد (2)، ج(C)، 2018، ص539.

2- الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة على أنها خطة تفصيلية عن كيفية التصرف بالموارد الاقتصادية، أو هي خطة توضح كيفية استغلال الموارد المتاحة وكيفية تحقيق تلك الموارد في مدة زمنية معينة، فالموازنة تعد وثيقة رسمية تظهر الأهداف وكيفية تحقيقها بصيغة رقمية وضمن أمد زمني معين، ولهذا فلا بد من أن توصف الموازنة بأنها خطة مالية توضح، بالأرقام، الموارد وأوجه إنفاقها خلال مدة زمنية معينة، وتعرف أيضا بأنها خطة يعبَّر عنها بشروط نقدية بحيث تكون كافية لتغطية مدة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة، وأحياناً ثلاث سنوات[1]، أو هي خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لمدة مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتُجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحمل الموازنة جناحين تنطلق بهما لتحقيق تلك الأهداف هما النفقات العامة وإيرادات الدولة[2].

ويُلاحظ أن العراق اعتمد صيغ موازنات مختلفة وفي مُدد زمنية غير ثابتة؛ فهناك موازنة مُعدَّة لسنة وهناك موازنات بقيت لسنوات لم تُقر بصورة نهائية وأُجلت بسبب العوامل السياسية والأمنية، ومثال ذلك موازنة العام 2014 التي لم تُقر نتيجة اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للأراضي العراقية، فضلاً عن الخلافات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان العراق. والمثال الثاني يتمثل بموازنة عام 2020 التي لم تُقر نتيجة انخفاض أسعار النفط

(1) Paul M. Collier, Accounting for Mangers: Interperting accounting information for descision – making , John wiley and sons, England, 2003, p207

(2) عبدالله حمد الدباش وميسون مجيد الناصر، المصدر السابق، ص538.

وتداعيات جائحة كورونا، فضلاً عن عدم الاتفاق بين مجلس النواب والحكومة على بنود تلك الموازنة. والمثال الثالث يتجسد في عدم إقرار موازنة عام 2022 نتيجة عدم التواصل الى توافق سياسي بين الكتل السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي قبال ذلك، هناك موازنات تم إقرارها لأكثر من سنة كالموازنة الموازنة الثلاية (2023 – 2024 - 2025) التي نُشرت في العدد (4726) من جريدة الوقائع العراقية[1].

3- الإنفاق العسكري

تختلِف وتتباين تعريفات الإنفاق العسكري بِحسب الهدف مِن وراء التعريف؛ فإذا كان الهدف من التعريف هو دِراسة الإنفاق العسكري على مِيزان المدفوعات فإن التعريف يكون في إطارِه الضيق، أما إذا كان الهدف هو دراسة الإنفاق على التنمية الاقتصادِية فلا بُد أن يأخذ الباحث الإطار الأوسط للمفهوم. كما أن هذا المفهوم يعتمد على الظروف السياسية التي تمر بها الدولة، فعندما تكون فيه الدولة في حالة حرب؛ فإنَّ جميع قطاعات الاقتصاد المدني تتحول لخدمة التعبئة من اجل الحرب، أما في حالة الظروف الاعتيادية فإنَّ الإنفاق العسكري يشتمل على مكونات وجوانِب مُتفَق عليها مِن قبل من هم مهتمون بالشؤون العسكرية والإستراتِيجية[2].

ويُعد تعريف (معهد ستوكهولم لِأبحاث السلام الدولي)، الذِي يستنِدُ على تعريف حلف الناتو للإنفاق العسكري، هو التعريف المُوجه لمفهوم الإنفاق العسكري؛ إذ يُعرفه هذا المعهد بأنه «كل النفقات على القوات المُسلحة بما

(1) يمكن الاطلاع على العدد عبر الرابط التالي: https://moj.gov.iq/view.7273/

(2) مبروك كاهِي، استراتيجيات التسليح وأثرِها على متطلبات الدفاع الوطنية، مجلة الدراسات الإستراتيجية والسياسية، العدد الاول، المجلد (12-13)، 2018، ص 221.

في ذلك قوات حفظ السلام وزارات الدِفاع والوكالات الأخرى المُنخرِطة في المشاريع الدِفاعية فضلاً عن القوات الشبه عسكرية المُدربة والمُجهزة للعملِيات العسكرية، والنشاطات الفضائية والعسكرية كالنفقات على الأفراد العسكريين والمدنيين بما فيهم تعويضات الخدمات الاجتماعية كالتقاعد، العملِيات والصِيانة، المُشتريات، التطوير والبحث العسكري، والمعونة العسكرية مع استثناء نفقات الدِفاع المدني، والنفقات الحالية للنشاطات العسكرية السابِقة كإعانات المحاربين القُدامى وتسريح الجُنود وتحويل السِلاح وغيرها[1].

ويُلاحظ أن التعريف أعلاه خاص بحلف الناتو أكثر وليس تعريفاً عاماً عن الإنفاق العسكري يُطبَّق على مختلف الدول، لذا يمكن تعريفه بأنه: جميع الأموال التي تخصصها الحكومات لتمويل الأنشطة العسكرية وتضمينها في الموازنات الاتحادية أو المحلية وما يتم منحه لتلك الأنشطة من أجل القيام بعملها، وتشمل الرواتب والتعويضات والاسلحة والمعدات فضلاً عن البحث والتطوير والعمليات العسكرية من أجل تعزيز قدرة الدولة في الدفاع عن نفسها وتحقيق امنها القومي.

4- البرنامج الحكومي والمنهاج الوزاري

يجب أن يفسر المنهاج الوزاري تطلعات المواطنين في الدولة لتعزيز أهداف التنمية، وتحسين استدامة الخدمات وجودتها، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، فضلاً عن حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ودفع عجلة التنمية في جميع المجالات. ووفقاً للعرف الدستوري والقانوني في بعض الدول، يقدم رئيس الجمهورية المنتخب في النظام الرئاسي، أو رئيس

(1) نقلًا عن: صافية شافعي، الإنفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية، جامعة 8 ماي قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص22.

الوزراء المكلف في النظام البرلماني، رؤيته المستقبلية لإدارة البلاد في الأربع أو الخمس سنوات التي سيحكم بها إلى السلطة التشريعية، وبحسب المدة المحددة دستورياً، وذلك عبر وثيقة تسمى (البرنامج الحكومي) وتشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والمجتمعية والصحية والتعليمية والبنى التحتية وغيرها لغرض مناقشتها وإقرارها ومراقبتها، ومن ثم فإن المنهاج الوزاري هو المرحلة الاولى للبرنامج الحكومي[1].

يعرف البرنامج الحكومي بأنه ميثاق عام رسمي بين الحكومة والسلطة التشريعية يتم على أساسه وفي نطاقه إنجاز عمل الحكومة (السلطة التنفيذية)، فهو الوثيقة الرسمية التي تقدمها الحكومة لما تنوي عمله وتنفيذه أثناء ولايتها ومدتها الدستورية المقررة والتي تختلف بأختلاف نوعية وشكل النظام السياسي[2]. ويعرف البرنامج الحكومي بأنه خارطة الطريق للحكومة والوثيقة الرسمية التي تعبر عن توجهاتها وسياساتها وأولويتها في ضوء المحددات السياسية والاقتصادية والمالية، لذا فإن الفرق بين المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي هو أن المنهاج الوزاري هو وعد دستوري وسياسي يتضمن المبادئ العامة لرؤية رئيس الحكومة لإدارة الدولة في المرحلة المقبلة، والأساس الدستوري لهذا الوعد في العراق مثلاً هو نص المادة (76) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005، بينما البرنامج الحكومي هو الخطط والبرنامج والمشروعات التي تضعها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لترجمة المبادئ العامة في المنهاج الوزاري، بتوقيتات زمنية ومؤشرات أداء واضحة، والأساس القانوني للبرنامج الحكومي هو

(1) أنغام حوشي سالم الشموسي، المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي في العراق والدول المقارنة، مجلة الجامعة العراقية، العراق، العدد(64ج3)، ص566.

(2) حسين عبود جاسم، المنهاج الوزاري وأثره على أداء الحكومات في العراق بعد عام 2003، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2021)، ص9.

صدور قرار عن مجلس الوزراء[1]. ويمكن ايضاً تعريف البرنامج الحكومي بأنه مجموعة من الاتفاقات بين أطراف الحكومة، كقواعد عمل ترسم خطة الوزارات وبرامجها، والمؤسسات الرسمية كافة. كما إنّه ميثاق عام بين الحكومة والبرلمان، يتم على أساسه تحديد توقيتات، أو أهداف، أو رغبات، أو مصالح تتعلق بعمل الحكومة مجملاً، كترجمة واقعية لما تنوي مستقبلاً القيام به أثناء تكليفها. وهناك من يرى بأن البرنامج هو بمثابة العقد الذي يبرم بين الحكومة، وممثلي الشعب ويتضمن عدداً من النقاط أو المفردات[2].

يمكن القول إن المنهاج الوزاري مجموعة من الوعود السياسية التي يتعهد رئيس الوزراء المكلف بتنفيذها، وفق الصلاحيات المخول بها دستوريًا، إذا ما تم تمرير وزارته في البرلمان، أو هو وثيقة سياسات عامة تعتمدها الحكومة الجديدة كرؤية لما تريد تحقيقه خلال فترة توليها الحكم، أو هو المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها، وتلتزم بأداء واجباتها، وتنفيذ بنود برنامجها، ويمثل ذلك المعيار الأساس في تقييم أداء الحكومة.

تعددية المؤسسات الأمنية والإنفاق الحكومي

خلق التعدد في الأجهزة الأمنية والعسكرية في العراق وضعًا أمنيًا غير مستقر رغم الإنفاق الحكومي الكبير عليه وذلك بسبب التداخل في الاختصاصات والتضارب في قواطع المسؤوليات، فالتعدد في القوات الأمنية والعسكرية العراقية خلق تحديًا جديداً الى جانب التحديات الأخرى على الأمن الوطني العراقي بعد العام 2003 تمثل في التحدي الاقتصادي؛ فكثرة الانواع والاشكال

(1) انغام حوشي سالم الشموسي، المصدر السابق، ص566.

(2) مجموعة مؤلفين، تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022-2023، (مركز الرافدين للحوار، النجف، 2023)، ص22.

جعل الإنفاق على الجانب الأمني كبير جدًا من ضمن الموازنة العراقية؛ إذ ازدادت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (64،4 %) مقابل زيادة نسبته إلى الإنفاق العام بنسبة تغير(54 %). وعلى الرغم من مضاعفة حجم الإنفاق العسكري عام 2006، فإن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير كثيراً، فيما ارتفعت نسبته إلى الإنفاق العام لتبلغ (20 %) عند عام 2007. وعلى الرغم من بلوغ الإنفاق العسكري (7،25) مليارات دولار، فإن نسبته من الناتج المحلي انخفضت نتيجة زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز (88) مليار دولار بعد أن كان (68،5) مليار دولار عام 2006. في قِبال ذلك، ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام لتصل إلى (22 %)[1]؛ إذ أخذ الإنفاق العسكري يتزايد شيئًا فشيئًا بشكل مطرد مع تصاعد التحديات الأمنية التي واجهها العراق؛ حيث استنزفت العمليات الارهابية التي شهدها العراق طيلة هذه السنوات الجهود البشرية والمالية التي تطلبتها العمليات العسكرية ضد تلك العمليات[2].

دعت الحاجة الى مضاعفة الإنفاق الحكومي على العمليات العسكرية بعد الهجمة الارهابية التي شهدها العراق عام 2014 في الوقت الذي طبقت فيه الحكومة العراقية سياسة التقشف المالي على المجالات الاخرى وعلى اختلاف أنواعها عبر خفض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري مما عرقل عجلة التنمية الاقتصادية بسبب توقف المشاريع الانتاجية التي تُسهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الناتج القومي وامكانية تحقيق فائض يرفد إيرادات

(1) نبيل جعفر عبد الرضا، جدلية الامن والتنمية — الحلقة الثانية، الحوار المتمدن، العدد (3665)،2012، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298824 تاريخ زيارة 25\3\2025.

(2) زيد حازم الزلزلي، عسكرة المجتمع: التأثيرات السياسية والأمنية، دار المنهل، لبنان، 2018، ص16.

الدولة[1]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اعتمدت موازنة العراق عام 2017 على سعر النفط (42$) دولار للبرميل، لتغطية نفقات الموازنة العامة، مع ذلك عانى العراق من نقص في الاموال بسبب تفشي الفساد في مؤسساته، ناهيك عن صرف أموال طائلة في المجال العسكري لمحاربة الإرهاب وإيواء النازحين وتوفير الخدمات اللازمة لهم، الامر الذي زاد من مشكلاته وسبب العجز في الموازنة، فضلاً عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي ووفقاً لشروطه، ناهيك عن الخلاف بين المركز والإقليم ومطالبة المحافظات المنتجة للنفط بالحصول على (دفعات البترو- دولار) وتقدر بخمسة دولارات للبرميل، وإمكانية المركز بتسديد الالتزامات المالية لشركة النفط والتي تقدر بمليارات الدولارات، ومدى قدرته على تخفيض الإنتاج أو الصادرات حسب اتفاقية أوبك، وكل ذلك جاء بتحديات تضاف إلى المشكلات التي يواجهها العراق بنهاية العام ذاته. إن إنهاء ملف الإرهاب ومكافحة الفساد والتقليل من تأثيراته السلبية يعني توفير الأموال لإعادة البناء[2].

أما في ما يتعلق بموازنة عام 2021، فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشها العراق، والتي تسببت بتراجع النشاط الاقتصادي وأجبرت الحكومة على خفض قيمة الدينار لمواجهة العجز الهائل في إيراداتها، فإن مخصصات المؤسسة العسكرية والأمنية من موازنة عام 2021 لم تتقلص، بل زادت مقارنة بالسنوات الماضية، والوفرة المالية التي كانت تحققها البلاد في

(1) سيركي فديورفج جيجوف واخرون، السياسة التقشفية على الإنفاق العام، أسبابها وانعكاساتها الاقتصادية العراق دراسة حالة للفترة من 2015 - 2020م، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة العدد(خاص-ج2)، 2021، ص290.

(2) سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطْني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (7)، العدد(2)، 2018،ص385.

السابق بلغت بمجملها (27،617) تريليون دينار (18،7 مليار دولار)، وتشمل النفقات التشغيلية وتسليح الجيش، وهيئة الحشد الشعبي، وجهاز مكافحة الإرهاب، ووزارة الداخلية بجميع تشكيلاتها الإدارية، فضلاً عن جهازي الأمن الوطني والمخابرات، كما أن الموازنة تضمنت طلب قروض من جهات دولية لتسليح هذه المؤسسات تتجاوز قيمتها (600) مليون دولار خلال عام 2021، ليبلغ الإنفاق العسكري نحو (16،6 %) من الإنفاق العام للبلاد[1].

لا تقتصر الازمة الاقتصادية، خاصة في النفقات، على سبب واحد بل مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، لكن الأسباب العسكرية أبرز تلك الاسباب المؤدية الى التزايد المطرد في النفقات العامة؛ فالإنفاق العسكري يعد من أهم فقرات الإنفاق الحكومي الذي درجه فقهاء الاقتصاد والمالية في أغلب الاحيان ضمن الاسباب السياسية، وتظهر اهميته من كو الدولة هي الجهة الوحيدة المعنية بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة الكلاسيكية[2].

فضلاً عن ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط العالمية كانت لها تداعياتها الخطيرة على الموازنة العامة العراقية، فعندما انخفض سعر النفط الى أقل من (30) دولار للبرميل، أسهم بزيادة نسب عجز الموازنة العامة، بسبب اعتمادها على عوائد تصدير النفط وبنسبة تقترب من (90 %)، وهذا العجز بحد ذاته ادخل العراق في أزمة مالية خانقة وخطيرة ومهددة للأمن الوطني العراقي لأنها تزامنت مع

(1) مؤيد الطرفي، العراق يخصص 19 مليار دولار للنفقات العسكرية رغم أزمته الاقتصادية، اندبندنت عربية، 2021، https://www.independentarabia.com/node/183076 تاريخ اخر زيارة 29\3\2025م.

(2) كمال عبد حامد ال زيارة، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، كربلاء المقدسة، العدد (15)، 2014، ص13.

وجود التهديدات السياسية والأمنية، فزيادة الإنفاق الأمني وكلفة التعامل مع الأزمات الإنسانية التي تسببت بها شكل ضغوطات إنفاقية على الموازنة، كما أن العمليات العسكرية المتعاقبة التي شهدها العراق منذ أواخر القرن العشرين والممتدة لحد الآن، أدت إلى وقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، وفي أحسن الأحوال أدت الى تباطؤها، وهذا الأمر ترك تداعياته السلبية في زيادة نسب البطالة وتوقف العمل في دوائر الدولة ومؤسساتها[1].

ويرى بعض الباحثين أن الموازنة المرصودة للوزارات الأمنية والعسكرية تكون في غالبيتها تشغيلية خاصة برواتب الموظفين في إشارةً إلى وجود ترهل إداري كبير في هذه المؤسسات، وأن «الإنفاق على المؤسسة العسكرية والأمنية زاد منذ عام 2010م بسبب الأعداد المتزايدة من الموظفين في المجال الأمني في وزارتي الدفاع والداخلية ومن ثم هيئة الحشد الشعبي والاستخبارات وغيرها، مما يتطلب تحويل كثير من هذه الكتلة البشرية إلى تنفيذ مشاريع صناعية وزراعية لرفع الناتج المحلي»[2]. كما سيظهر الاثر الاقتصادي السلبي لمشروع قانون الحرس الوطني في حال اقراره؛ فلن يتمكن العراق من تحمل نفقات إنشاء جيش جديد في سياق التحدي المزدوج الذي يواجه البلد في الوقت الحاضر، فثورة الإصلاحات وضغط النفقات وتوفير الخدمات وفرص العمل من جهة وعدم استقرار أسعار النفط من جهة أخرى، كلها معوقات تزيد من قتامة المستقبل الاقتصادي والمالي للأعوام القادمة لا سيما مع إقدام العراق على الاقتراض الخارجي، وبفوائد عالية، والانزلاق في فخ المديونية من جديد، مما

(1) حنان عبد الخضر الموسوي واخرون، أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، المصدر السابق، ص494-497.

(2) مؤيد الطرفي، العراق يخصص 19 مليار دولار للنفقات العسكرية رغم أزمته الاقتصادية، المصدر السابق.

يجعل موازنة البلد للسنوات القادمة مكرسة لخدمة فوائد وأقساط الديون على حساب التنمية والاستقرار الاقتصادي[1].

الإنفاق العسكري والأمني (2006 - 2025)

زاد الإنفاق العسكري في العراق إلى (5108،40) مليون دولار أمريكي في عام 2023 عن العام 2022 الذي بلغ الإنفاق فيه (4683،10). وفي الفترة (1957 - 2023) بلغ متوسط الإنفاق العسكري (2618،58) مليون دولار أمريكي، أما أعلى مستويات الإنفاق على الاطلاق ضمن هذه الفترة فقد كان في العام 2015؛ إذ بلغ (9604،20) مليون دولار أمريكي. أما في ادنى مستوياته فقد (83،20) مليون دولار أمريكي في عام 1957م[2].

عند قراءة نصوص وبنود الموازنات المالية العراقية لمدة (2006 - 2025) نجد النص صراحة على الكلف المالية المخصصة للمؤسسات الأمنية والدفاعية ما بين نفقات تشغيلية (الرواتب والمخصصات) وما بين النفقات الاستثمارية مع غياب بعض المؤسسات الأمنية والاستخبارية وعدم النص عليها ضمن بنود الموازنة العامة الذي يستلزم منا الوقوف عندها ومقارنتها مع بعضها ابتداءً، ومن ثم مقارنة ذلك بحجم ما تحقق مقابل ذلك الإنفاق الحكومي وهل هناك تباين بين الأمرين أم أن الأمر طبيعي. وكما في الجدول رقم (1).

(1) قراءة في مشروع قانون الحرس الوطني، ندوة حوارية متخصصة، ص2.

(2) للمزيد حول الإنفاق العسكري العراقي: ينظر: https://ar.tradingeconomics.com/iraq/military-expenditure

الجدول رقم (1)

مجالات الإنفاق على الأمن والدفاع في الموازنات العراقية (2006 – 2020)

السنة المالية	الوزارة	النفقات التشغيلية	المشاريع الرأسمالية	اجمالي النفقات	الملاحظات
2006	الدفاع	1538291.900	50000.000	1588291.900	**لم يتم تضمين مخصصات جهازي الأمن الوطني الذي كان وزارة الأمن القومي في حينها وجهاز المخابرات ولعل ذلك يرجع الى كونهما مرتبطين برئاسة الوزراء ونظراً لطبيعة عملها السري.**
	الداخلية	2838798.700	40000.000	2878798.700	
2007	الدفاع	5158.30000	60000000	5218030000	كذلك لم يتم تضمين مخصصات الجهازين (الأمن الوطني والمخابرات)
	الداخلية	3960531200	50000000	4010531200	
2008	الدفاع	5797499356	290000000	6087499356	تم تضمين جهاز المخابرات ولم يتم تضمين جهاز الأمن الوطني، واضافة مجلس الأمن الوطني.
	الداخليـــــة	4567508250	145000000	4712508250	
	جهاز المخابرات	100000000	لايوجد	100000000	
	مجلس الأمن الوطني	14086000	لايوجد	14086000	

2009	الدفاع	4548512352.00	314500000.000	4863012352.000	استمرار الحال ذاته
	الداخلية	6214255641.000	255000000.000	6469255641.000	
	جهاز المخابرات	127450248.000	42500000.000	169950248.000	
	مجلس الأمن الوطني	12845277.000	8500000.000	21345277.000	
2010	الدفاع	5.288.324.814	445.500.000	5.733.824.814	استمرار الحال ذاته
	الداخلية	6.888.385.994	300.000.000	7.188.385.994	
	المخابرات	144.222.883	44.500.000	88.722.883	
	مجلس الأمن الوطني	9.626.284	8.500.000	18.126.284	
2011	الدفاع	6639031138.00	200000000000	6839031138	استمرار الحال ذاته
	الداخلية	7190848962.000	195850000.000	73898962	
	المخابرات	162157212.000	40150000.000	202307212	
	مجلس الأمن الوطني	8011509.000	1500000.000	9511509	
2012	الدفاع	6.920.707.882	140.000.000	7.060.707.882	استمرار الحال ذاته
	الداخلية	9.343.218.314	227.780.000	9.570.998.314	
	المخابرات	194.691.820	28.000.000	222.691.820	
	مجلس الأمن الوطني	10.379.869	1.050.000	11.429.869	

2013	الدفاع	5343923	3862933	9206856	استمرار الحال ذاته
	الداخلية	9569494	360000	9929494	
	المخابرات	246320	28000	274320	
	مجلس الأمن الوطني	18800	1000	19800	
2014	لم يتم اقرار الموازنة				نتيجة اجتياح تنظيم داعش الارهابي لبعض المحافظات العراقية.
2015	الدفاع	5057537.028	5723000.000	10780537.028	تمت اضافة تكلفة نفقات مكتب المفتش العام مع جهاز المخابرات.
	الداخلية	11052558.944	2000000.000	13052558.944	
	المخابرات	256281.665	34000.000	290281.665	
	مجلس الأمن الوطني	278180.315	1000.000	279180.315	
2016	الدفاع	6.181.885.839	1.185.600.0.000		تم تحديد 110 الف عنصر فقط ضمن تشكيل الحشد الشعبي ضمن الهيئات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء.
	الداخلية	9.976.296.848	494000.000	10.470.296.848	
	المخابرات	246.049.346	3.122.080	249.171.426	
	مجلس الأمن الوطني	201.003.008	474.240	201.477.248	
	هيئة الحشد الشعبي	1.251.094.520	494.000.000	1.745.094.520	

2017	الدفاع	5,637,296,290	3,143,678,149	8,780,974,439	تم زيادة اعداد الهيئة الى 122 الف عن الموازنة السابقة اي بمعدل زيادة 12الف عنصر، وتم اضافة جهاز مكافحة الارهاب بعد اقرار قانونه رقم 31لسنة 2016 المعدل.
	الداخلية	10,213,356,323	545,013,600	10,758,369,923	
	المخابرات	233,046,364	2,077,430	235,123,794	
	مجلس الأمن الوطني	183,321,346	315,560	671,131,609	
	هيئة الحشد الشعبي	1,399,206,004	518,200,000	1,917,406,004	
	جهاز مكافحة الارهاب	500,222,977	300,000,000	800,222,977	
2018	الدفاع	5.142.617.784	2.344.164.800	7.486.782.584	بقي العدد نفسه 122الف عنصر.
	الداخلية	9.722.647.271	344.019.708	10.066.666.979	
	المخابرات	233.100.133	500.000	233.600.133	
	مجلس الأمن الوطني	199.256.323	2.773.400	202.029.723	
	هيئة الحشد الشعبي	1.388.429.544	294.560.000	1.682.989544	
	جهاز مكافحة الارهاب	536.390.037	184.560.000	720.950.037	

2019	الدفاع	6،857،508،700	2،198،776،000	9،056،284،760	
	الداخلية	10،827،361،683	443،546،908	11،270،908،591	
	المخابرات	251،578،710	500،000	252،078،710	
	الحشد الشعبي	2،188،184،759	404،560،000	2،592،744،759	
	مجلس الأمن الوطني	213،568،481	14،773،400	228،341،881	
	جهاز مكافحة الارهاب	553،531،187	184،560،000	738،091،187	
2020	كان هناك مشروع للموازنة اذ قدرت الايرادات ب67،4 تريليون دينار عراقي بناء على سعر برميل النفط المتوقع ب40،51 $ وبمعدل تصدير يومي ثلاثة ملايين برميل منها 250 برميل من اقليم كردستان، اما النفقات الاجمالية فقدرت ب148،6 تريلين عراقي موزعة بين نفقات تشغيلية ب102،1 تريليون عراقي وما بين برامج خاصة ب1،5 تريليون دينار عراقي، وتجاوز العجز المالي 72تريليون دينار عراقي، بينما بلغت نفقات وزارة الدفاع حسب المشروع ب(5) تريليون، والداخلية ب(8،5) تريليون، وهيئة الحشد ب(2،4) تريليون، بينما لم يتم تحديد نفقات كل من جهاز مكافحة الارهاب ومجلس الأمن الوطني فضلاً عن جهاز المخابرات في هذا المشروع.			لم يتم اقرارها بسبب احتجاجات تشرين وتأخير تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي فضلاً عن انهيار اسعار النفط وجائحة كورونا وعوامل اخرى.

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى موازنات العراق الرسمية.

يلحظ أن نفقات جهاز الأمن الوطني (وزارة الأمن القومي سابقاً) لم يتم تضمينها في كافة الموازنات، فضلاً عن نفقات مستشارية الأمن القومي ولعل ذلك يعود الى طبيعة عملها التي تقتضي عدم الكشف عن أعداد موظيفهم، أو لكون هذه المؤسسات مرتبطة بديوان رئاسة الوزراء فيتم احتساب النفقات مع نفقات الديوان أو ترجع لعوامل اخرى متعلقة برؤية صاحب القرار.

الجدول رقم (2)

مجالات الإنفاق على الأمن والدفاع في الموازنات العراقية للعام 2021

السنة	الوزارة	اجمالي التشغيلية	تشغيلية اضافية جديدة	ابواب صرف التشغيلية الجديدة	المديونية	البرامج الخاصة	الرأسمالية	رأسمالية اضافية جديدة	ابواب صرف الرأسمالية الجديدة	مجموع الإنفاق
2021	الدفاع	6.300.000.000	0		0	11.000.000	558.205.605	600.000.000	شرط ان يخصص منها 10مليار للاستخبارات العسكرية.	7.469.205.605
	الداخلية	10.204.415.821	0		0	20.000.000	199.395.511	100.000.000	شرط ان يخصص منها 20 مليار لقوات حرس الحدود لتأمين الحدود السورية العراقية و20 مليار لوكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية لتعزيز الجهد الاستخباري.	
	المخابرات	241.000.000	0		0	0	29.797.375	10.000.000		280.797.375
	هيئة الحشد الشعبي	2.999.000.000	0		0	0	95.455.483	200.000.000		3.294.455.483
	مجلس الأمن الوطني	210.000.000	0		0	6.000.000	22.971.925	50.000.000		288.971.925
	جهاز مكافحة الارهاب	550.000.00	0		0	0	53.198.464	0		603.198.464

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى موازنات العراق الرسمية للسنوات أعلاه.

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى وزارة عراقية من حيث الإنفاق (بعد وزارة المالية) هي وزارة الداخلية التي تجاوزت نفقاتها ثمانِ ترليونات دينار تليها الدفاع بنحو ستِ ترليونات ثم العمل والصحة. ويقول الخبير الاقتصادي (جلال لفتة) إن «تخصيص هذه المبالغ الكبيرة للتسليح والدفاع كان يجب أن يراجع من قبل الحكومة لأن من غير المنطقي صرف مليارات الدولارات على التسليح في وقت أزمة مالية مثل هذه الأزمة»، ويضيف: «العراق ليس في فترة حرب حاليا، وجهود مكافحة داعش استخبارية بطبيعتها، كما إن إنعاش الاقتصاد هو أفضل طريقة لضمان عدم عودة التطرف»[1].

أما الموازنة الخاصة بالأعوام (2023-2024-2025) فقد جاءت بفقرات مختلفة ايضاً وبقاء البرامج الخاصة فيها. أما النفقات والكلف المالية للوزارات والجهات والهيئات العسكرية والأمنية فقد شهدت ارتفاعاً مثلماً هو الحال في بقية السنوات وكما في الجدول رقم (3).

(1) موازنة العراق.. عجز ضخم وأرقام «غير منطقية» للحشد والتسليح، موقع الحرة عراق، 2020، متاح على الرابط الالكتروني الاتي https://www.alhurra.com/iraq/2020/12/22 تاريخ الزيارة 28\4\2025.

الجدول رقم (3)

مجالات الإنفاق على الأمن والدفاع في الموازنات العراقية (2023 -2025)

السنة	الوزارة	اجمالي التشغيلية	المديونية	اجمالي البرامج الخاصة	اجمالي الرأسمالية	اجمالي الإنفاق
2023 2024 2025	الدفاع	7،822،872،818		14،234،261	1،926،603،546	9،763،710،625
	الداخلية	12،952،174،283		23،662،113	911،651،565	13،887،487،961
	المخابرات	258،698،798			48،844،000	307،542،798
	هيئة الحشد الشعبي	3،570،036،381			173،666،909	3،743،703،290
	مجلس الأمن الوطني	352،647،186	صفر	16،000،000	32،590،000	401،237،186
	جهاز مكافحة الارهاب	695،055،255			102،798،464	797،853،719

شهد الإنفاق العسكري على مستوى العالم في عام 2023 ارتفاع تاريخي؛ إذ بلغ نحو (2443) مليار دولار في أعلى مستوى له في التاريخ، وذكر معهد ستوكهولوم لابحاث السلام (سبيري)، والمعني بمراقبة ورصد الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، في تقريره السنوي أن الإنفاق العسكري العالمي زاد في عام 2023 بنسبة (6،8 %) مقارنة بعام 2022 مسجلاً أكبر زيادة على أساس سنوي منذ العام 2009. وشكّلت حصة أكبر دولتين من حيث الإنفاق العسكري، الولايات المتحدة (916) مليار دولار، والصين (296) مليار دولار نحو نصف إجمالي الإنفاق الدفاعي العالمي. وزادت الولايات المتحدة إنفاقها العسكري العام الماضي، بنسبة (2،3 %) بينما بلغ زيادة إنفاق الصين (6 %). وذكر التقرير أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط ارتفع بنسبة (9،0 %) ليصل إلى (200) مليار دولار في عام 2023، وكان هذا أعلى معدل نمو سنوي تشهده المنطقة منذ العقد الماضي[1].

طال هذا الإنفاق العالمي المتصاعد العراق؛ فالحكومة العراقية تولي اهتماماً بالغاً بالجيش والأجهزة الأمنية من ناحية الإنفاق والتسليح والتدريب، إذ تتألف عناصر مؤسساتها الأمنية والعسكرية مايقرب من مليون و250 ألف عنصر. فعلى سبيل المثال، خصص العراق من ميزانيته لعام 2023 نحو (15 %) للمؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، بمبلغ تجاوز (18) مليار دولار أميركي من ميزانية بلغت (153) مليار دولار تشمل المخصصات العسكرية عقود المشاريع الضخمة للقطاع العسكري وشراء الأسلحة والطائرات التي كانت مدرجة في الميزانيات السابقة، فضلاً عن دعم الملفات الاستخباراتية والتدريبات في الخارج، وغيرها. وعلى الرغم من حرص العراق على تنويع

(1) مجموعة مؤلفين، ملخص سبيري، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي، معهد ستوكهولوم الدولي لابحاث السلام، السويد، 2024.

موارد تسليحه، فإنه يعتمد على الولايات المتحدة وروسيا والصين كأهم الدول التي تمده بالسلاح، فمثلاً جاءت (41%) من استيرادات الأسلحة في عام 2021 من الولايات المتحدة[1].

تعد موازنة العام 2023 هي الأكبر في تاريخ العراق منذ عام 2003؛ إذ بلغت حوالي (199 تريليون دينار) أي ما يُعادل (135) مليار دولار تقريباً. ويشمل ذلك ميزانية تشغيلية تتجاوز (150) التريليون دينار وميزانية استثمارية تقارب (47) تريليون دينار. وذكرت بعض المصادر الرسمية الحكومية أن «المجلس [مجلس النواب] صوت على مادة جديدة تنص على زيادة رواتب الصحوات من (250) ألف دينار إلى (500) ألف دينار من موازنة وزارتي الدفاع والداخلية، وأقر مادة جديدة بشأن فروقات الحشد الشعبي، ومادة جديدة تنص على تحويل العقود المعلقة في مفوضية الانتخابات إلى عقود تشغيلية»[2].

الإنفاق العسكري والأمني في حكومة محمد شياع السوداني

قدمت حكومة السيد محمد شياع السوداني منهاجاً وزارياً في المرحلة الاولى امام السلطة التشريعية ومن ثم برنامجاً حكومياً في مرحلة لاحقة، إذ جاء فيه ان المنهاج الوزاري هو المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها، وتلتزم بأداء واجباتها وتنفيذ بنود برنامجها، ويمثل ذلك المعيار الأساس في تقييم أداء الحكومة، وان محاور المنهاج الوزاري تمثل مرتكزات أساسية يقوم عليها اعداد برنامج حكومي تفصيلي، ويتبنى الخطط الإستراتيجية والتنفيذية للوزارات

(1) زيد سالم، العراق: 18 مليار دولار حجم المخصصات العسكرية في زمن الحرب، العربي الجديد، 2023، https://www.alaraby.co.uk/economy تاريخ الزيارة 9\4\2025.

(2) شذى خليل، الموازنة العراقية 2023 بين الاحتياجات المالية والتأخيرات السياسية، مركز الروبط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023، ص1.

في ضوء انسجامها مع متطلبات هذا المنهاج وواجبات الوزارات التي عكستها قوانينها وانظمتها[1].

جاء ملف الأمن والدفاع في المنهاج الوزاري لحكومة السوداني ضمن الفقرة (21) بعنوان «أمن واستقرار العراق». هَدَفَ المنهاج الوزاري في هذا المحور الى تعزيز الأسس الكفيلة بإعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية وفقاً لأحدث نظم الإدارة وحوكمة القطاع الأمني ورفع كفاءته بما يضمن العيش بأمنٍ وسلام، ولأجل تنفيذ هذا الهدف سعت هذه الحكومة الى تنفيذ الآتي[2]:

12 ـ مواصلة الحوار مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بشأن تواجد قواته في العراق وفقاً لما تحدده الحاجة ومتطلبات ديمومة الأمن والاستقرار، وهذا يحدد من خلال تقديرات الأجهزة الأمنية، وضمن رؤية مهنية وبما يحفظ سيادة العراق ووحدته.

13 ـ إعادة رسم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية وتحديد الأدوار والمهمات والصلاحيات الخاصة بكل مؤسسة وفقاً للدستور والقوانين النافذة لتلك المؤسسات.

14 ـ المتابعة المستمرة للمؤسسات الأمنية لمدى التزامها بمبادئ حقوق الانسان وحماية المواطنين من أي انتهاكات أو تجاوزات ومحاسبة المقصرين.

15 ـ رفع الكفاءة المهنية للقوات المسلحة وتعزيز قدراتها من خلال برامج التدريب وتوفير أحدث الآليات والتقنيات العسكرية الممكنة.

16 ـ وضع خطة محددة بجدول زمني لإخراج قوات الجيش من المدن ليحل محلها المؤسسات الأمنية المعنية.

---

(1) المنهاج الوزاري لحكومة محمد شياع السوداني، الموقع الرسمي للحكومة العراقية، متاح على الرابط الاتي https://pmo.iq/?page=6

(2) المصدر نفسه.

17 ـ تطوير الجهد الاستخباري وتنظيم عمل المؤسسات العاملة علية ليؤدي دوراً متكاملاً في مكافحة الجريمة وتحديد المسؤوليات بشكل واضح، من أجل الخروج من النمط التقليدي في إدارة الملف الأمني في المدن.

18 ـ دعم وتطوير الامكانات المهنية لقوات الحشد الشعبي وبناء مؤسساته بما يعزز قدراته القتالية ودوره في المنظومة الأمنية والعسكرية.

19 ـ تسهيل وتسريع إجراءات التقاعد لعوائل الشهداء، وشمول الجرحى بالرعاية والعلاج وإنجاز معاملات تقاعد للجرحى للذين اصاباتهم تسببت بعجز يتطلب احالته على التقاعد.

20 ـ انهاء ظاهرة السلاح المنفلت خارج نطاق المؤسسات الرسمية والشرعية للدولة.

وفي وقتٍ سابق، راجع رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) ملف التسليح ووجه بإعادة النظر بآليات التعاقد في ضوء الأولويات، وأن أن يُعطى الدفاع الجوي أهمية من ناحية التسليح والتجهيز، كما وجّه بالتنسيق الدقيق مع وزارة المالية من أجل رصد المبالغ التي تتطلبها الخطّة التسليحية، ومع استمرار التحديات الأمنية والتهديدات من قبل الجماعات الإرهابية، فضلاً عن مخاطر الحرب الوحشية التي يشنها الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة وباقي دول المنطقة، ناهيك عن الاتفاقات المبرمة ضمن الاتفاق الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

كنتيجة لإجتيازه مرحلة تنظيم داعش الارهابي وتحرير أراضيه من هذا التنظيم، بات العراق يمتلك قوات دفاع رئيسة ذات أحجام وقدرات متفاوتة تمثلت في (جهاز مكافحة الإرهاب، الجيش العراقي، قوات الحشد الشعبي، قوات البيشمركة)، فضلاً عن الاجهزة الأمنية والاستخبارية وهو ما فرض على الحكومة تطوير آليات مرنة لتنظيم العلاقة بين هذه التشكيلات من جهة وعلاقتها بالقيادة

العامة للقوات المسلحة من جهة أخرى. يُعد كل من الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب تشكيلات نمطية باعتبارهما يُمثلان القوات المسلحة التقليدية التي تمتلكها معظم الدول. ومن حيث العدد وحجم القوة البشرية، يُعد الجيش العراقي إلى حد بعيد أكبر القوات الأربع المذكورة أعلاه، فضلاً عن أن ميزانيته السنوية تُعد الأضخم من بين هذه التشكيلات على سبيل المثال، بلغ حجم الميزانية التي رُصدت لوزارة الدفاع (لجيش) للسنة المالية لعام 2023 أكثر من تسعة ونصف تريليون دينار عراقي[1].

حظي الملف الأمني في برنامج حكومة السيد محمد شياع السوداني باهتمام خاص، تميّز عما سبقه من برامج حكومية من حيث تركيزه على الأمن المجتمعي والسلم الأهلي كأسبقية في رؤية الحكومة، من خلال التركيز على آليات انفاذ القانون وتطوير عمل وأداء أجهزة وزارة الداخلية لاسيما أجهزة وأصناف الشرطة. واستناداً إلى هذه الرؤية في معالجة الملف الأمني، توزعت وتنوعت أساليب معالجته على محاور البرنامج الحكومي الذي طرحه السيد السوداني ووافق عليه مجلس النواب العراقي بتاريخ 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2022 حيث ركّز في محوريه الأول والثاني على دعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي تكون بيئة هشة وضعيفة ومعرَّضة لاختراقها من قبل عصابات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية، لذلك أكد في هذين المحورين على الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر، وتضمين أولويات تحسين وإصلاح البطاقة التموينية، معالجة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل، وتأسيس صندوق الاعمار والتنمية[2].

(1) عماد مؤيد جاسم المرسومي، اصلاح القطاع الامني في العراق التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2024، ص17.

(2) مجموعة مؤلفين، تقويم عمل الحكومة العراقية خلال عامٍ كامل 2022، المصدر السابق، ص78.

ثانياً: مجالات الإنفاق الحكومي العسكري والأمني

شكلت النفقات الحكومية محوراً اساسياً للنشاط المالي للدولة، وهي سبيل لتنفيذ سياساتها الحكومية من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فتحول دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة أدى الى تطور وتوسع مهامها، ومن ثم، زيادة نفقاتها الحكومية. يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتشير الادبيات المعاصرة في هذا المجال الى وجود علاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في الإنفاق الحكومي، وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين في المجال المالي، ومن ابرزهم الاقتصاديان بيكوك ووايزمان اللذان أشارا الى ان تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي تعود بصورة رئيسية الى ارتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الازمات والحروب، مما يشجع الحكومات على التوسع في الإنفاق، ويصعب على الحكومات الرجوع لمستويات الإنفاق السابقة بعد الانتهاء من تلك الازمات، وقد اثبتوا لاحقاً ان هنالك الكثير من الاسباب التي تقف وراء ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي، أبرزها الأسباب الاقتصادية وما يتصل بالنمو الاقتصادي والتضخم والإنفاق العسكري، فضلاً عن الأسباب الاجتماعية كالبطالة ونمو السكان[1].

يعتمد العراق على **موازنة البنود** في تنظيم نفقاته، ويعد هذا النوع من أقدم الموازنات التي تستخدمها الحكومات، ويعود تاريخ هذه الموازنة إلى حسابات الدولة العثمانية والمتمثلة باليسر والبساطة في إعدادها وعرضها وتنفيذها

(1) مايح شبيب الشمري وزهراء ياسين حران، تحليل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في العراق وفقًا لتفسير فرضية بيكوك وايزمان، ص3-4.

والرقابة عليها. تقوم هذه الموازنة بتخصيص النفقات العامة للمؤسسات الحكومية المختلفة على أساس المبالغ التي أنفقتها هذه المؤسسات في السنة أو السنوات السابقة، مما يدفع بهذه الوحدات إلى التخلص من جميع الاموال التي بذمتها قبل نهاية السنة المالية وبأي طريقة كانت خوفاً من انخفاض موازنتها للسنة القادمة، دون الاخذ بنظر الاعتبار أن هذه الاموال يجب أن تنفق لغرض تحقيق هدف معين وليس لغرض الإنفاق فقط[1].

الأمن السيبراني

شاع مصطلح الأمن السيبراني في السنوات الماضية على نطاق واسع، وأخذ يحظى بشعبية متزايدة لاسيما بعدما استخدمه الرئيس الامريكي الأسبق آنذاك (باراك أوباما) في خطابه الذي دعا فيه الشعب الامريكي إلى الاهتمام بالأمن السيبراني لتعزيز أمنهم القومي[2]. عُرّف الأمن السيبراني على أنه النشاط أو العملية أو القدرة أو الإمكانية أو الحالة التي يتم بموجبها حماية نظم المعلومات والاتصالات والمعلومات الواردة فيها من والى أو الدفاع عنها ضد الضرر أو الاستخدام أو التعديل غير المصرح به أو الاستغلال. وايضاً تم تعريفه بآنه هو الجهد المستمر لحماية هذه الشبكات المتصلة معًا وكافة البيانات من الاستخدام غير المصرح به أو الذي يسبب الضرر على المستوى الشخصي، تحتاج إلى حماية هويتك وبياناتك وأجهزتك الحاسوبية على مستوى الشركة، يتحمل الجميع مسؤولية حماية سمعة المؤسسة وبياناتها وعملائها

(1) زينب جبار عبد الحسين الدعمي، إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018، ص8.

(2) مصطفى ابراهيم سلمان، الامن السيبراني وأثره في الامن الوطني العراقي، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (10)، العدد (1)، 2021، ص154.

على مستوى الدولة، فإن الأمن القومي وسلامة المواطنين ورفاهيتهم على المحك[1].

ويُعد الأمن السيبراني مجموعة وسائل من شأنها الحد من خطر الهجوم على البرامجيات وأجهزة الحاسوب والشبكات، تشتمل على الأدوات المستخدمة في مواجهة ما يُرف بـ «القرصنة الإلكترونية»، وكشف الفيروسات وتوفير الاتصالات المشفّرة، وينظر إليه الاتحاد الدولي للاتصالات بوصفه: «مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل وسياسات وإجراءات أمنية ومبادئ توجيهية ومقاربات لإدارة المخاطر وتدريبات وممارسات فضلى وتقنيات يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية وموجودات المؤسسات والمستخدمين»، فيما عدّه الاعلان الاوربي للأمن السيبراني «قدرة النظام المعلوماتي على مقاومة محاولات الاختراق، التي تستهدف البيانات»[2].

ويُلاحظ أن العراق، وخلال هذه السنوات الخمسة الماضية، لم يتقدم في المؤشر العالمي هذا يعني هناك ضعفاً وعدم التزام في متطلبات تحقيق الأمن السيبراني مما يتطلب العمل عليها من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بهذا المجال فهناك دولاً عربية مجاورة هي أعلى من العراق في مجموعة النقاط مما منحها مراكز متقدمة في المؤشر وبالتالي قلل من خطورة الهجمات السيبرانية عليها وبالتالي حماية أمنها الوطني والقومي من اثر تلك الهجمات. وبشكل عام، ومن خلال المؤشرات أعلاه، فإن العراق يعاني

(1) التعاريف المذكورة في هذه الفقرة نُقلت عن: مقدمة في الامن السيبراني، دورة تدريبية مقدمة من سايكو، ص8.

(2) التعاريف المذكورة في هذه الفقرة نُقلت عن: صفد الشمري، الأمن السيبراني في العراق، اصول رقمية، منصة التواصل الرقمي، العراق، بغداد، 2022، https://dcc-iq.com/?p=41841 تاريخ الزيارة 15\3\2025

من ضعف في مجال الأمن السيبراني رغم الإنفاق الحكومي المستمر عليه ومحاولة الحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال سواء عربياً أو دولياً وتأسيس فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية العراقي (CERT) أو غيره من المؤسسات والمراكز. مع ذلك، فإن البنية التحتية السيبرانية لا زال بحاجة الى تطوير مستمر لتكون بمستوى التحديات، كما يجب أن يتم غدارة الإنفاق على هذا المجال بشكل اكثر احترافية سعياً لتجنب الهدر والتوجيه الصحيح لهذا الإنفاق.

مكافحة المخدرات

عرَّف قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017 المخدرات أو المواد المخدرة بأنها «كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الأول) و(الثاني) و(الثالث) و(الرابع) الملحقة في هذا القانون وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها»، اما المؤثرات العقلية، فعرَّفها بأنها «كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس) و(السادس) و(السابع) و(الثامن) الملحقة في هذا القانون (وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها».

تعد ظاهرة المخدرات آفة ومرض عانت ولا تزال تعاني منه الدول بمختلف أشكال نظمها السياسية، وسواءً أكانت هذه المخدرات مخدرات طبيعية أم صناعية أم نصف صناعية أم رقمية[1]، فإن تصاعد خطرها على المجتمع جعل

(1) **المخدرات الطبيعية:** هي تلك النباتات المشتقة من نبات الخشخاش والقنب والكوكا والقات حيث تحتوي اوراقها او زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة، اما الصناعية فهي تلك النوع الذي لا يتم استخراجها من النباتات أو مشتقاتها، وانما يتم تصنيعها داخل المعامل من تركيبات كيميائية فهي تتصف بأنها كثيرة الانتشار وصعوبة الرقابة عليها ومن

العراق واحد من تلك أبرز الدول التي تُعاني بشكل لا يقبل ال شك من هذه الظاهرة. إن من أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو أن العراق كان قبل العام 2003 مجرد معبر وممر لتجارة وتعاطي المخدرات، إلا أن العراق الآن ولأسباب عديدة (داخلية وخارجية) أصبح (منتج، ومعبر، ومستهلك) الأمر الذي ينذر بحالة من الخطر المحدق بالمجتمع وأمنه.

إن تفاقم هذه الظاهرة جعل من مكافحتها مهمة تقع على عاتق اغلب، وفي بعض الأحيان جميع، الأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من أن اشتراك جميع الأجهزة والمؤسسات الأمنية فيه شيء من الإيجابية من ناحية تظافر الجهود لمكافحة الظاهرة، فإن الجانب السلبي في هذا الأمر يتمثل في أن الجميع يحارب هذه ظاهرة وإن كانت ليست من مهامه المنصوص عليها في القوانين والقرارات والتعليمات؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، تُسند أحياناً مهمة مكافحة ظاهرة المخدرات الى جهاز المخابرات العراقي على الرغم من أن الشائع في عمله حسب ما هو موجود في مختلف الدول كل ما يتعلق بأمن البلاد خارجيًا[1].

انواعها عقاقير الهلوسة والمهبطات والتي تشمل المسكنات المخدرة والمنومات والمهدئات والمذيبات الطيارة، اما المخدرة نصف الصناعية فهي مواد حُضرت من تفاعل كيميائي بسيط مع مواد مستخلصة من النباتات المخدرة، وتكون المادة الناتجة من التفاعل ذات تأثير أقوى فعالية من المادة الأصلية، ومثال ذلك الهيروين الذي ينتج من تفاعل مادة المورفين المستخلصة من نبات الأفيون مع المادة الكيميائية «استيل كلوريد» أو «اندريد حامض الخليك» مورفين + استيل كلوريد = هيروين، للمزيد ينظر الى وفقي حامد ابو علي، ظاهرة تعاطي المخدرات الاسباب –الاثار –العلاج، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، قطاع الشؤون الثقافية الكويت، 2003، ص30 وما بعدها، وكذلك ينظر الى نيكول مايستراشي، المخدرات، ترجمة زينا المغربل، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية، 2014، ص9 وما بعدها.

(1) علاء عبيس راضي، تعدد مراكز اتخاذ القرار الامني وأثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، (اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 2023، ص66.

وبشكل عام، فإن اشتراك كل الأجهزة في مكافحة المخدرات يمكن أن يثقل موزانة الدولة ويضاعف من الإنفاق عليها من دون حل جذري للمشكلة الحقيقية التي تتسبب بها هذه الظاهرة على أكثر من صعيد لا سيما الأمني والاجتماعي.

إن تشكيل جهاز خاص بمكافحة المخدرات نتيجة الانتشار الكبير لهذه الظاهرة بين فئات المجتمع العراقي أمر مستحسن؛ فوجود جهاز واحد فقط مختص بهذه الظاهرة أو الآفه وتفرغ بقية الاجهزة الأمنية لتحديات وظواهر أخرى يجعل الجهود لمكافحة المخدرات مركزة بشكل أفضل. مع ذلك، لم يبيَّن هل سيتم تشكيل هذا المجلس من خلال الافراد ضمن المؤسسات الأمنية الحالية أم بأفراد جدد. كما لم يبين جهة الارتباط فهل يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة كما هو حال المخابرات والأمن الوطني وهيئة الحشد الشعبي ولجنة مكافحة الفساد وغيرها، ام يرتبط بأحدي الوزارات أو الاجهزة الاستخبارية. فضلاً عن ان المديرية حديثة العهد التي تأسست في جهاز الأمن الوطني هل سيتم الغاءها ام دمجها أم وجود الاثنين معاً؟

يؤثر الإنفاق الحكومي على مكافحة ظاهرة المخدرات سلباً في الاقتصاد العراقي، ويقود الى اختلال الموازنة العامة بعناصرها (الإيرادات والنفقات)، مما يفاقهم من احتمالية إحداث عجز في هذه الموازنة نتيجة إنفاق الدولة على عمليات مكافحة الاتجار وتعاطي المخدرات من قبل كل الأجهزة المعنية في الوزارات كافة وما يتصل بها من آليات، ويؤدي الى زيادة العبء على المالية العامة؛ فالأموال التي تصرف على مكافحة هذه الظاهرة يمكن أن تُرصد الى مشاريع اقتصادية وتنموية تصب في صالح الاقتصاد المحلي[1].

(1) فلاح حسن ثويني، التأثيرات الاقتصادية للمخدرات، مجلة الريادة للمال والأعمال، (المجلد 5، العدد الخاص، 2024)، ص 18.

على الرغم من الجهود الأمنية التي تبذلها القوات الأمنية وحتى العسكرية في ملاحقة ومكافحة هذه الظاهرة، فإنها المخدرات لا تزال تشكل تحدياً وتهديداً لأمن العراق الوطني، بل زادت في الفترات الأخيرة؛ إذ كشفت الإحصائية التي نشرتها الجهات الرسمية العراقية عن ضبط (6) أطنان، و183 كيلوغراما من المواد المخدرة المختلفة في عام 2024م ووفقاً لتلك الاحصائية، فإن مجموع الذين أُلقي القبض عليهم خلال هذا العام 2024 هو (14438) متهما بالمتاجرة والترويج والتعاطي، في حين بلغ عدد المحكوم عليهم من قبل القضاء العراقي (8930) مداناً، وبلغ عدد الملقى عليهم القبض في تجارة وحيازة المخدرات (43) ألف تاجر وحائز مخدرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة بينهم (150) تاجراً أجنبياً، كما تم ضبط أكثر من (28) طناً من المخدرات والمؤثرات العقلية إضافة إلى ملايين الحبوب المخدرة والمهلوسة، فيما بلغت نسبة التعاطي في المناطق الفقيرة (17 %) وأعلى نسب لأعمار المتعاطين كانت من 15-30 سنة، والجدير بالذكرة أن أكثر المواد تعاطياً في العراق هي الكريستال حيث بلغت (37،3 %)، والكبتاغون (34،35 %)، والأنواع الأخرى بلغت (28.35 %)، بحسب الإحصائيات الحكومية.

ثالثاً: تأثير الإنفاق الحكومي في الأمن والدفاع على بقية المجالات

يترك التغيير الذي تتعرض له دولة ما بمختلف أشكاله وأنواعه ما بين داخلي وخارجي في المجمل جملة من التأثيرات على مختلف الاصعدة خاصة إذا ما رافق ذلك التغيير استبدال المؤسسات وحلها وتغيرها بأخرى. لذا فأن ما تعرض له العراق بعد العام 2003 من تغيير طال جميع مؤسساته ابتداءً من تغيير شكل النظام السياسي ونوعه وتوسطًا بإدارة الحكم توزيع السلطات والصلاحيات وانتهاءً بحل المؤسسات واستبدالها بأخرى، رافق

ذلك جميعه رؤية مشتركة (أمريكية -عراقية) لم تكن مدركة حينها لحجم التغيير؛ إذ كانت المعالجات وقتية آنية من أجل السيطرة على الوضع القائم آنذاك، وما تظهره النصوص الدستورية وطريقة الادارة وقوانين الانتخابات وغيرها كفيل لأثبات هذه الحجة وتأكيدها، ومما زاد الامر تعقيداً هو حل المؤسسة الأمنية والعسكرية والاستخبارية بمختلف اشكالها وصنوفها ولأسباب مختلفة واستبدالها بأخرى ذات اساليب مختلفة فضلاً عن كونها لا تتوافق مع خصوصية المجتمع العراقي وجغرافيته، اذ بدت المحاولات بتأسيس القوة الأمنية العراقية وعبر مراحل عدة، إلا أن الاشكالية التي رافقت ذلك التأسيس والتشكيل تمثلت في كثرتها وتعددها، مما افضى في النهاية الى تداخل في العمل والمسؤوليات والصلاحيات وتعقيد في المهام وضعف في التعاون فيما بينها وتأخر في تحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها تلك القوات.

ونتيجة لذلك، بقيت بعض من تلك الاجهزة تعمل بلا قوانين وتسير أمورها وفق اوامر صدرت من (الحاكم المدني) آنذاك واخرى اعتمدت على رغبات بعض الاطراف في تأسيسها والبعض الآخر اقتضت الحاجة والمصلحة العامة الى تكييف وضعها القانوني بعد وجودها اصلاً. ومع تعدد المؤسسات الأمنية والعسكرية بمختلف التسميات (وزارة، جهاز، وكالات، إدارات، هيئات) لم يكن هناك تخصصًا في الهدف وانما بقيت جميعها تعمل على الاهداف ذاتها، مما اضعف من قدرتها على تحقيق تلك الأهداف، فكثرة هذه المؤسسات الدفاعية والأمنية زاد من حجم الإنفاق الحكومي واضحت تنال الحصة الاكبر من حجم الموازنة الاتحادية لتغطية نفقاتها سواء التشغيلية أو الاستثمارية الامر الذي اثر في بقية المجالات لا سيما الخدمة منها.

تأثير الإنفاق العسكري والأمني على التنمية

يمكن القول إن إعطاء الأولوية لمجال الأمن والدفاع في مقابل خفض المخصصات للتعليم العام والرعاية الصحية، وخاصة خلال السنوات التي شهدت عجز في الميزانية سيكون له آثار سلبية على التنمية البلاد. مع ذلك، لم يكن التفاوت قبل إقرار (الموازنة الثلاثية) كبيراً، إذ كان إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم غامضًا لأن التمويل كان مقسمًا بين المخصصات المباشرة لوزارة التربية ووزارة الصحة ومخصصات الرعاية الصحية والتعليم، وبين المخصصات غير المباشرة ضمن إجمالي مخصصات الميزانية لحكومات المحافظات[1].

تهدف الدول الناجحة إلى الوفاء بالمتطلبات الاساسية للمواطنين، ومن أهم هذه المتطلبات هي توفير الحماية الداخلية والخارجية لهم، لذلك تقوم أغلب الدول بتخصيص جزء لا يستهان به من إنفاقها على القطاع العسكري والأمني والذي يتألف من تكاليف إنتاج أو استيراد الادوات والمركبات المستخدمة في الدفاع، فضلاً عن النفقات المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير والرواتب والأجور للموظفين والعسكريين والمدنيين العاملين في مجال الدفاع. وللإنفاق العسكري آثار إيجابية وسلبية في النمو الاقتصادي، فعندما تزداد التخصصات اللازمة للدفاع يرافقها انخفاض في التخصيصات الموجهة لقطاع التعليم والصحة وأيضا الاستثمارات الضرورية لنمو الاقتصاد الوطني، مع ذلك فأن هذه النفقات تولد اثاراً ايجابية عن طريق رفع مستوى التعليم في القطاعات الاقتصادية المختلفة لمواجهة حاجات القطاع العسكري من غذاء وكساء ومأوى وأدوات ومعدات،

(1) احمد الطبقجلي، القطاع العسكري والتعليمي والطبي في الميزانية الاتحادية:
https://auis.edu.krd/iris/arabic-swords-pens-and-stethoscopes-federal-budget

وقد تخلق تقدماً علمياً عن طريق الاهتمام بالبحوث العلمية والتطور التقني، وتطوير فنون الانتاج وادواته، ما يُسهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي عن طريق نمو انتاجية الإنفاق العام[1].

قد تقود القراءة السريعة للموازنات الحالية والسابقة إلى استنتاج أن العراق أعطى الأولوية بشكل كبير لمجالي الأمن والدفاع على حساب بقية المجالات ومنها الرعاية الصحية والتعليم على وجه الخصوص، فحتى موازنة عام 2023 التي جمعت بين الإنفاق المباشر وغير المباشر على الرعاية الصحية والتعليم للوزارات ذات الصلة، فإن مخصصات الاستثمار في البنية التحتية الأمنية أكبر بنسبة (156 %) من تلك المخصصة للبنية التحتية للرعاية الصحية والتعليم، في حين أن مخصصات الإنفاق على الرواتب، ومعاشات التقاعد، والضمان الاجتماعي وغير ذلك من النفقات التشغيلية، أي النفقات الجارية والتي أصبحت أكبر بنسبة (9 %) وفي إطار النفقات الجارية على وجه الخصوص، يزيد الإنفاق على الرواتب بنسبة (28 %) في قطاع الأمن. وتعني مخصصات الإنفاق الجارية والاستثمارية مجتمعة أن قطاع الأمن لديه مخصصات أكبر في الميزانية الإجمالية بنسبة (17 %)، في حين أن هناك زيادة بنسبة (11 %) في عدد موظفي الخدمة المدنية العاملين في قطاعي الصحة والتعليم، وأن متوسط الراتب في قطاع الأمن أعلى بنسبة (44 %) من متوسط الراتب في الرعاية الصحية والتعليم. وكل ذلك يعزز التصور بأن ما يتم إنفاقه على الأمن أكثر بكثير مما ينفق على الرعاية الصحية والتعليم[2].

(1) Suna kokmaz, «The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries», International Journal of Economics and Financial Issues, Vol (5) ,No (1) , 2015, p 273-274.

(2) احمد الطبقجلي، القطاع العسكري والتعليمي والطبي في الميزانية الاتحادية، المصدر السابق.

فضلاً عن ذلك، يؤدي الإنفاق العسكري دوراً كبيراً في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في كثير من الدول النامية، لا سيما تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة[1].

إن التعمق في تفاصيل الموازنة يظهر أن تحديد أولويات مجال الأمن ليس واضحًا تمامًا كما يبدو للوهلة الأولى؛ فتخصيص الإنفاق الاستثماري الأكبر الذي بلغت نسبته (156 %)، وهو مرتفع كنسبة مئوية، هو في الواقع صغير إذا ما عُدّ كفارق مطلق؛ حيث يبلغ (2،1) تريليون دينار عراقي فقط (1،60 مليار دولار امريكي). مع ذلك يبقى أكبر من تخصيص الإنفاق الاستثماري البالغ (1،4) تريليون دينار عراقي (1،06 مليار دولار أمريكي) للرعاية الصحية والتعليم. وتسلط مثل هذه الأرقام الضوء على الإنفاق الاستثماري الضئيل في العراق في جميع القطاعات غير النفطية.

وبشكل عام، يواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي تحديات بيَّنة تُهدد بناة الاقتصادية في الأمدين القصير والمتوسط على أقل تقدير، ويأتي ذلك من صدمتين رئيستين شهدهما العراق في الفترة السابقة أثرتا في اقتصاده بصورة عامة. تمثلت الصدمة الاولى بتدهور الوضع الأمني واحتلال تنظيم داعش الإرهابي لأراضٍ من المحافظات العراقية في عام 2014، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام على المجال العسكري والأمني. وتمثلت الصدمة الثانية في تدهور وانخفاض أسعار النفط العالمية مما انعكس سلباً على حجم الإيرادات للعراق بوصفه معتمداً على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة قد تصل الى (95 %) تقريباً. إن هذا الانخفاض في الايرادات قابله زيادة في الإنفاق العسكري بسبب تدهور

(1) عبدالله حمد الدباش وميسون مجيد الناصر، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العراقية 2003-2016، مجلة جامعة جيهان، اربيل، العدد (2)، 2018، ص545.

الوضع الأمني مما أرهق موازنة الدولة وأثر في إنفاقها على القطاعات الأخرى لا سيما الخدمية منها[1].

يأتي الإنفاق العسكري، بوصفه أحد أوجه الإنفاق العام، على رأس قائمة الإنفاق العام، ويحمل في طياته ضرورات تتعلق بدور أصيل للدولة وهو دفاعها الخارجي ورغبتِها في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي كعامل خلق للاستقرار والتقدُّم بُغية إحراز مردود القوة والدِفاع اللذان يوفرهما الإنفاق ولو ظاهرياً، فثمة ربط بين الإنفاق العسكري وإشكالية الأمن؛ فالقوة العسكرية ليست الأداة الوحيدة لتحقيق ذلك فذلِك غير مُقنِع، حيث أن الأمن يُمكِن تحقيقُه بِوسائل غير عسكرية، كما أن مُهدِدات الأمن القومي للدُول صارت مُعظمُها مُرتبِطة بِمهدِدات وضغوط غير عسكرية بل بضغوط كالاقتِصادِية مثلاً وغيرِها[2].

تتمثل النفقات العسكرية في مؤشرين فرعيين هما نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الناتج المحلي للدولة ثم مقارنة نسبة الإنفاق العسكري إلى نسبة الإنفاق الحكومي ومقارنته مع قطاعات اخرى، وتشير أدبيات الإنفاق العسكري وطرق حسابه إلى أن هذا المفهوم يشمل ما تنفقه الدولة على قواتها المسلحة بما فيها بعثات السلام العسكرية وعلى المؤسسات الأخرى ذات الصلة بالمشروعات الدفاعية، فضلاً عن القوات الشعبية المسلحة (إن وجدت) إلى جانب كل ما ينفق على أفراد القوات المسلحة من رواتب أو خدمات مدنية كالتقاعد أو

(1) عدنان طه كرفوع وسيركي فديورفج واحمد سمير نايف، السياسة التقشفية على الإنفاق العام، أسبابها وانعكاساتها الاقتصادية العراق دراسة حالة للفترة من 2015 – 2020، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد (خاص ج3) 2021، ص277.

(2) صافية شافعي، الإنفاق العسكري بين متطلبات الأمن ورهانات التنمية، رسالة ماجستير، (جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر)، 2019، ص10.

الخدمات الصحية...إلخ، أو شراء وصيانة المعدات ومشروعات التطوير الفني والعلمي والتدريبي والمساعدات العسكرية لدول أخرى[1].

تُشير بعض الأدبيات الى أن التسلح أصبح خطراً كبيراً على الأمن ومعوقًا للتنمية؛ فمفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة ليشمل العديد من الأبعاد من ضمنها البعد الاقتصادي والضغوط المترتبة عليه مثل مشكلات التضخم وسعر العملة وغيرها، ولا شك أن ارتفاع الإنفاق العسكري للدول له آثاره السلبية على التنمية فيها.

وتتمثل أهم الدوافع الاقتصادية التي تُسهم برفع درجة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري بـ: حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وما تتمتع به الدولة من ثروات طبيعية ذات صبغه إستراتيجية، وحماية البنية التحتية والهياكل الارتكازية الصناعية على وجه التحديد لأنها تمثل الحلقة التقنية المتقدمة التي تعد من الحلقات المهمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، ومواجهة الضغوط الاقتصادية التي قد تتعرض لها من قبل دولة أو عدة دول ليتم عندها التلويح باستخدام القوة المسلحة لمواجهة تلك الضغوط، وتقليل الضغط السياسي الناجم عن العوائق الاقتصادية التي تواجهها الدولة إذ تجد اللجوء للتسلح إشعارا بالرد على ذلك فطالما استعملت وسيلة المعونات العسكرية في بعض الحالات أداة للضغط السياسي فضلا عن القروض الممنوحة ولاسيما للدول النامية لتجعلها ضمن دائرة التبعية الاقتصادية وفي اغلب الأحيان للتبعية السياسية، والرغبة في التفوق والتأثير الاقتصادي الذي يعضد بزيادة نسبة التسلح كضرورة دفاعية [2].

(1) وليد عبد الحي، مؤشرات العسكرة والاستراتيجيات الامنية في الدول العربي، ورقة علمية، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، 2021، ص7.

(2) عدنان فرحان الجوراني، الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن، العدد(3389)، محور الادارة والاقتصاد، 2011، متاح على الرابط الاتي .https://www ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262173 تاريخ الزيارة 28\3\2025.

يترك الإنفاق على المجالين العسكري والأمني أثره السلبي في التنمية، ويمكن استعراض هذا الأثر عبر النقاط أدناه[1]:

1 ـ ثمة علاقة عكسية بين ارتفاع الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق العسكري تؤدي الى إنقاص الموارد الاقتصادية الضرورية التي تسهم في نمو قطاعات كالتعليم والصحة والمجتمع.

2 ـ تؤدي زيادة الإنفاق العسكري على المدى الطويل الى قلة الموارد الاقتصادية، وارتفاع التضخم، وزيادة مشاكل ميزان المدفوعات، ومن ثم، زيادة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تقود الى عدم استقرار الدولة.

3 ـ يتأثر الأداء الاقتصادي للدولة - الاستهلاك العام والخاص من جهة، والاستثمار والنمو الاقتصادي من جهة ثانية - بزيادة الإنفاق العسكري معتمداً على العوامل التالية: مستوى التنمية الاقتصادية، طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، فاعلية التخطيط الحكومية ومستوى الإنفاق العسكري، ففي مايخص التنمية الاقتصادية وبالذات النمو الاقتصادي، فإن المحافظة على مستويات إنفاقية عسكرية عالية تؤدي الى امتصاص موارد اقتصادية كبيرة لدرجة أنها تؤثر في كمية ونوع الاستثمار وعلى حجم وتشكيل الايدي العاملة، فتأثير الإنفاق العسكري على الاستثمار يعتمد على البنية الاقتصادية للدولة، وعلى القرارات السياسية وعلى مقدار سيطرة الحكومة على الاقتصاد. فالحكومة تستطيع توجيه أو إعادة توجيه الموارد الاقتصادية تجاه الإنفاق الاستثماري خاصة إذا ما كانت الميزانية المخصصة للإنفاق العسكري تعتبر كبيرة مقارنة بمجموع الإنفاق الاستثماري للدولة.

(1) عدنان فرحان الجوراني، - الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية، المصدر السابق.

4 ـ تؤدي النفقات العسكرية دوراً كبيراً في زيادة الاسعار، فعبر زيادة الطلب يرتفع مستوى التضخم خاصة إذا ما رافق ذلك عدم قدرة الدولة على الانتاج لمقابلة الطلب الاستهلاكي المستقبلي مما يؤدي إلى ضعف القاعدة الانتاجية.

5 ـ تؤدي زيادة النفقات العسكرية أيضاً إلى زيادة تكاليف الأيدي العاملة نظراً لقدرة القطاع العسكري على جذب الايدي العاملة المدربة مما يقود الى زيادة تكاليف الانتاج حيث أن القطاع العسكري يعتمد على عوامل انتاجية مرتفعة التكاليف كرأس المال والتكنولوجيا المتقدمة.

في قبال ذلك، ينطوي زيادة الإنفاق العسكري على آثارا ايجابية تتمثل أهمها في[1]:

1 ـ إن زيادة الإنفاق العسكري أو تمويله تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، كما أوضح (جون ماينرد كينز)، حدوث تأثير ايجابي على المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك والادخار مما يحقق النمو الاقتصادي ويزيد من احتمالات تحقق الرفاهية والاستقرار.

2 ـ من الناحية الاجتماعية، فإن زيادة الإنفاق العسكري عبر توسيع قوات الجيش أو تشكيل قوات عراقية أخرى ستجعله البؤرة التي ينصهر بها مختلف أبناء المجتمع باختلاف دياناتهم وأعراقهم، وهو ما يعمل على رفع درجة التجانس الاجتماعي وانعكاس ذلك على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم السياسي وتوفير الأمن وبلوغ التنمية.

3 ـ على مستوى القطاع الخدمي، فالقطاع العسكري يسهم إلى حد ما بتوفير

(1) عدنان فرحان الجوراني، الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية، المصدر السابق.

بعض الخدمات المهمة مثل إنشاء وبناء المطارات والجسور والطرق والموانئ والمستشفيات كما يساعد في أعمال الإغاثة والمسح الجيولوجي للأرض والمسح الجوي، التي تعد من العوامل المهمة للتنمية ومن ثم فأن زيادة الإنفاق سيزيد من مساهمته في هذه الخدمات.

4 ـ تسهم زيادة الإنفاق العسكري بخلق توجهات ايجابية نحو العمل من خلال توفير فرص العمل وتوظيف الطاقات واستيعاب رؤوس الأموال والموارد البشرية غير المستغلة، فضلا عن مساهمته بتطوير المهارات وزيادة الخبرات التنظيمية ورفع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير الذي يؤدي إلى رفع المستوى التكنولوجي وتحديث حلقات الاقتصاد الوطني.

أثر الإنفاق على الموازنة العامة

يُشير زيادة الإنفاق العسكري الى زيادة إنفاق الحكومة على مشتريات الدفاع وبالتالي حصول عجز في الموازنة العامة أو زيادة في هذا العجز، إذ جاء العراق في المرتبة الثلاثين عالمياً ضمن قائمة الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من اقتصاده، بحسب موقع (**Visual Capitalist**)[1]، وحدد تقرير أعده الموقع

(1) **موقع Visual Capitalist** هو منصة إعلامية متخصصة في عرض البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية بطريقة مرئية باستخدام الإنفوجرافيك والرسوم البيانية. يركز الموقع على موضوعات مثل الاقتصاد، الأسواق المالية، الأعمال، التكنولوجيا، والطاقة، اذ ان الموقع يغطي مجموعة واسعة من الموضوعات الاقتصادية والجيوسياسية، بما في ذلك ميزانيات الدفاع، سباق التسلح، والتوازن العسكري بين الدول، وذلك من خلال الإنفوجرافيك والرسوم البيانية التوضيحية،، ويهدف إلى تبسيط المفاهيم المعقدة من خلال تصاميم واضحة وسهلة الفهم، للمزيد زيارة الموقع الرسمي الاتي .https://www.visualcapitalist com/ تاريخ الزيارة 10\4\2025.

ثلاث فئات من الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام متوسط الخمس سنوات (2018-2022م) لكل دولة، وبحسب التقرير، فان الإنفاق العسكري سيكون مرتفعاً إذا كان أعلى من (5 %) من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان، ومتوسطاً إذا كان ما بين (2- 5 %) ومنخفضاً إذا كان أقل من (2 %)[1].

يؤثر العامل الأمني تأثيراً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي وهي معادلة تشبه أضلاع المثلث يؤثر كل ضلع على الآخر في حال حصول أي تغيير يحمل ارتدادات، فالوضع الاقتصادي داخل الدولة يعتمد على الوضع السياسي والأمني في المجتمع؛ وذلك لأن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت عند وجود الاستقرار السياسي والأمني لأن المستثمرين أول ما يبحثون عنه في دراسة جدوى مشاريعهم هو الأمن والاستقرار لنجاح استثماراتهم، فغياب الأمن لا يشجع على النمو وبناء اقتصاد مزدهر، لذا لن يخاطر المستثمر بماله وسيتضرر الاقتصاد في النهاية. بعبارة أخرى، الاستقرار الاقتصادي فالاستقرار متوقف على الاستقرار الأمني. إن عدم وجود استقرار سياسي وأمني مستدام لا يؤسس لاستقرار اقتصادي.

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي جاء بسبب ظروف ما بعد تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003 انعكس على عدم اتجاه الدولة لتنويع اقتصادها وأبقى الدولة معتمدة على النفط، فضلاً عن ضعف التخطيط الاقتصادي، والفساد الإداري والمالي، والتراجع الكبير في القطاع الصناعي والزراعي وانتشار الفقر والبطالة بنسب مرتفعة. إن كل ذلك يُضعف من

(1) العراق بالمرتبة 30 عالمياً في الإنفاق العسكري، شفق نيوز، 2024، متاح على الرابط الالكتروني الاتي https://shafaq.com/ar/ تاريخ الزيارة 12\4\2025.

إرساء بيئة استقرار للاقتصاد العراقي المعتمد على النفط وأسعاره المتذبذبة والمرتبطة بالأسواق العالمية والتوترات الإقليمية التي يتأثر بها العراق بشكل مباشر[1]. ومن ثم فإن الإنفاق العسكري في ظل اقتصاد غير متطور وغير متنوع يؤثر في الموازنة العامة وينعكس سلباً على الإنفاق على باقي القطاعات الأخرى.

أثر الإنفاق العسكري والأمني على البنى التحتية والخدمات

يرتبط الإنفاق العسكري لأي دولة إرتباطاً وثيقاً بحجم المخاطر التى تتعرض لها هذه الدولة، سواء كانت تلك المخاطر قائمة أو محتملة فى لحظة ما فى المستقبل، وكذلك يرتبط بقدرة هذه الدولة على تحمل الآثار الاقتصادية لعبء هذا الإنفاق، ومهما بلغت الدولة درجة استقلالها الاقتصادي سيبقى احتمال تعرضها للتهديد قائماً ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية، والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة إقتصادية قوية ستؤدي إلى إنهيارها[2].

لطالما شكل الإنفاق العسكري وتأثيره في التنمية الاقتصادية مادة ثرية للجدل العلمي والسياسي، وأحياناً الجماهيري، لكن الإنفاق العسكري ليس كتلة واحدة بل يتوزع على مجالات مختلفة ويؤثر في كل مجال من تلك المجالات بصورة متباينة عن باقي مجالات الإنفاق العسكري. وتتمثل مجالات

(1) مجاهد الطائي، عدم الاستقرار في العراق.. الأسباب والمؤشرات، نون بوست، 2019، متاح على الرابط التالي https://www.noonpost.com/content/29913 تاريخ الزيارة 13\4\2025م.

(2) نادر مبارك مطلق العدواني، أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في الكويت، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد (3)، 2021، ص47.

الإنفاق العسكري بالإنفاق الجاري على الأجور وما في حكمها وصيانة المعدات والتغذية والنقل للجيش العامل والمجندين، والإنفاق على شراء الأسلحة المحلية، والإنفاق على استيراد الأسلحة من الخارج، والإنفاق على البحث والتطوير العلميين لتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية، والإنفاق على البنية الأساسية العسكرية من مراكز تدريب وطرق ومحطات مياه وصرف واتصالات وقواعد عسكرية لكل الأسلحة البرية والبحرية والجوية والصاروخية وغيره[1].

شكّل الإنفاق الاستثماري الحكومي[2] على الدفاع عام 2010 نسبة (1,96 %)، وهي نسبة قد يراها البعض بأنها متواضعة قياساً بحجم التهديدات التي كانت سائدة آنذاك من الإنفاق الاستثماري الحكومي الكلي عام 2010، ولكن سرعان ما ارتفعت هذه النسبة لتشكل (13,89 %) عام 2015، وهو ارتفاع مبرر لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي الذي احتل ما يُقرب من ثلث أرض العراق، ثم عادت هذه النسبة لتنخفض إلى (6,65 %) عام 2019 كنتيجة لانحسار تأثير العصابات الإرهابية. وعلى الرغم من تراجع التهديد الذي شكلته التنظيمات الإرهابية، فإن النسبة لا تزال مرتفعة ويشكل الإنفاق الدفاعي أولوية لدى الحكومات العراقية في السنوات الأخيرة، مما يعني إن الحكومات العراقية تضع الإنفاق الدفاع ضمن الأولويات، وبشكل عام فإن الإنفاق الاستثماري على الدفاع جاء في المرتبة الثالثة بعد كل من النفط والكهرباء من حجم الإنفاق الاستثماري

(1) احمد السيد النجار، الإنفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2021، ص1.

(2) يُشير الإنفاق الاستثماري الحكومي الى الإنفاق على المعدات والأصول الدفاعية طويلة الأجل، وهو يختلف يختلف عن الإنفاق التشغيلي (أو الجاري)، المتمثل بالرواتب والمواد الاستهلاكية (المُحرر).

الحكومي الكلي لا سيما في عام 2015 و2019. وتجدر الإشارة إلى إن النسب الخاصة بالدفاع تشمل فقط وزارة الدفاع بعيداً عن التشكيلات الأخرى كالأمن الوطني، وجهاز المخابرات الوطني العراقي، وجهاز مكافحة الإرهاب، وهيئة الحشد الشعبي، وعند إضافة هذه المؤسسات سترتفع هذه النسب وهذا الارتفاع يدلل على استمرار المنعكس على باقي القطاعات[1].

ولم يكن تقليل الإنفاق العسكري والأمني في العراق خياراً استراتيجياً، بل جاء نتيجة للضغوط المالية وغياب صفقات التسليح الجديدة، رغم ان «المرحلة المقبلة تتطلب زيادة الإنفاق على القطاع الأمني والعسكري، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية، وتحديدا ما يجري في سوريا»، مشددا على «أهمية تطوير القدرات القتالية وشراء منظومات دفاع جوي حديثة وتعزيز الأسلحة المتوسطة والثقيلة، ورغم ايضاً ان الإنفاق العسكري في السنوات الماضية لم يكن بعيدا عن شبهات الفساد، مما استدعى فتح ملفات تحقيق»، وان اي صفقات مستقبلية يجب أن تخضع لرقابة صارمة لمنع تكرار التجاوزات المالية وضمان توظيف الأموال في تطوير المنظومة الأمنية والعسكرية بشكل فعال، وتواجه الحكومة العراقية تحديات مالية وأمنية في ظل الأزمات الاقتصادية التي أثرت على قدرة الدولة على تمويل العديد من القطاعات، بما في ذلك القطاع الأمني والعسكري[2].

(1) حامد عبد الحسين الجبوري، الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق...قراءة في الأولويات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2020، متاح على الرابط الاتي https://fcdrs.com/economical/1384 تاريخ الزيارة 28\4\2025.

(2) على وقع الأزمة الاقتصادية.. التحديات المالية ترسم ملامح الإنفاق العسكري في العراق، وكالة بغداد اليوم، 2025، متاح على الرابط الالكتروني الاتي .https://baghdadtoday news/270378 تاريخ الزيارة 22\4\2025.

وإذا أردنا مقارنة الإنفاق العسكري في العراق ضمن موازنة العامن 2021 بالمجالات الاخرى فسنجد فجوة كبيرة بين الاثنين؛ إذ بلغت تخصيصات الإنفاق العسكري نسبة (27،617) ترليون دينار وبلغت حصة الإنفاق العسكري من الإنفاق العام (16،8 %)، وبلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي (9،2 %). في قبال ذلك، بلغت تخصيصات الإنفاق على القطاعات الاخرى مثل (التربية والتعليم والصحة) (8،020) ترليون دينار وان نسبة الإنفاق على القطاعات غير العسكرية يساوي (4،9 %)، ومن الناتج المحلي الإجمالي يساوي (2،7 %). لذا فإن الإنفاق العسكري يفوق نسبة الإنفاق على القطاعات الأخرى المشار إليها بنسبة (344 %) [1].

ويمثل العبء الاجتماعي الكبير في العراق احد المقاييس المهمة لمعرفة أثر الإنفاق العسكري على طبيعة النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة؛ فبالإنفاق العسكري على الرغم من أهميته في توفير الأمن والاستقرار، فإنه يؤثر سلباً في طبيعة الإنفاق الاجتماعي وتطوره المتمثل بالإنفاق التعليمي والصحي اللذين يعدان من ضرورات الحياة ودورهما لا يقل أهمية عن الإنفاق العسكري في تحقيق وبلوغ الأمن والاستقرار، ومساهمتهما في الحد من التهديدات والمخاطر غير المسلحة التي يتعرض لها العراق، بخاصة في مجال الأمية والأمراض والتشرد مع ما يعانيه من الاختلالات البيئية والفساد، فضلاً عن دور الإنفاق التعليمي والصحي في تهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق التنمية، فتحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية من المؤشرات الأساسية

(1) نبيل جعفر المرسومي، أوراق في السياسة المالية.. موازنة 2021 بين الهدر والإصلاح، جريدة طريق الشعب، بغداد، العراق، 2021، متاح على الرابط الالكتروني الاتي ://:https www.tareeqashaab.com/index.php/sections/articles/400-2021-2تاريخ الزيارة 2025\4\25.

لتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز الرقي الإنساني الذي يعد أهم أداة لتحقيق والتنمية[1].

رابعاً: تقييم الإنفاق العسكري والأمني في البرنامج الحكومي مقارنة بالخدمات

تنقسم عملية التقييم لأي نشاط سواء كانت على المستوى الفردي الشخصي أو الجماعي أو في إطار العمل المؤسساتي الى نوعين، يتمثل الأول بالكمي من خلال النسب الموزونة مقابل كل نشاط اي التثمين لكل منهما، اما الثاني قيتمثل بالنوعي الذي يعتمد على المقارنة بين ما كانت الجهة أو المؤسسة تعمل على تحقيقه وما تحقق فعلاً على ارض الواقع. وعلى الرغم من أهمية النوعين، فإننا سنعتمد النوع الثاني في (تقييم الإنفاق العسكري والأمني في البرنامج الحكومي مقارنة بالخدمات) وتحديداً البرنامج الحكومي للسيد محمد شياع السوداني وما تحقق على الواقع خلال ثلاث سنوات من خلال مجموعة محاور وهي كالاتي:

تهديد تنظيم داعش

لا يزال تنظيم داعش الارهابي ينشط في عدة اماكن من الاراضي العراقية رغم الهزيمة العسكرية التي مُنيّ بها عام 2017 على يد القوات العراقية؛ إذ انتقل هذا التنظيم من الخلافة المكانية الى الافتراضية -الالكترونية في محاولة منه للعودة مرة اخرى بأشكال أخرى قد يتفق عليها بنفسه أو من خلال داعميه فكرياً ومالياً أو عبر سياسات التدجين[2]. شهد التنظيم الارهابي منذ الوهلة

(1) نبيل جعفر المرسومي، أوراق في السياسة المالية.. موازنة 2021 بين الهدر والإصلاح، المصدر السابق.

(2) **التدجين:** تم استخدام هذا المصطلح من قبل الزعيم الحالي لتنظيم داعش الارهابي (ابو

الاولى لنشأته وبمختلف التسميات والمراحل التي مر بها جملة من التحولات حدثت على مختلف المستويات من اجل تحقيق اهدافه المنشودة، فجميع تلك التحولات لم تكن بمحض ارادته، مع ذلك حاولت قيادة التنظيم التكيّف على اساس قناعتها ورؤيتها. ويعود ذلك الى جملة من الاسباب تتعلق بالبيئة الداخلية للتنظيم نفسه واخرى فرضتها البيئة الخارجية وإن اختلفت النسبة من حيث الاثر بين الاثنين لكنها بالمجمل جعلته يشهد تحولات في القيادة والاسلوب والاستراتيجية والاساليب القتالية والدعائية[1].

يدل ذلك على أن الإنفاق الحكومي ضمن المدة موضوع الدراسة لم تلبي كل التطلعات التي سعى اليها العراق حكومة وشعباً في دحر الإرهاب بشكل كامل على الرغم من الجهود التي بذلت من العراقيين في تحرير أراضيهم. مع ذلك، يعد الإنجاز الذي حققه العراق على الاهاب إنجازاً يُشار له بالبنان، إذ دافع العراق بالنيابة عن كل العالم ضد هذه التنظيمات الاجارمية.

تسليم الملف الأمني للداخلية

يبسط الجيش العراقي منذ الغزو الأميركي عام 2003 سيطرته على جميع مدن البلاد باستثناء كردستان العراق؛ إذ تنتشر حواجز التفتيش والسيطرات الخارجية والمعسكرات داخل مدن البلاد وحولها، فضلاً عن وجود قوات الشرطة

حفص الهاشمي) بعد تنصيب ابو محمد الجولاني (احمد الشرع) رئيساً لسوريا اذ وصف العملية بأنها تدجين وهي أحد اساليب مكافحة الارهاب الجديدة التي تتبعها الدول الكافرة ومن ثم القيام بالمهمة بما يضمن مصالح النظام الدولي الكفري وتم ابدال النظام بنظام جديد يحارب الشرع بالشرع اي شرع الله الذي تسعى اليها الحركات والتنظيمات الجهادية الاسلامية بشخصية احمد الشرع.

(1) علاء عبيس راضي الجبوري، تنظيم داعش والتحول الى الخلافة الرقميـــة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، بغداد، 2024، ص3.

التابعة لوزارة الداخلية. مع ذلك قامت الحكومة بعملية نقل هذا الملف الملف والايفاء بهذا المتطلب وفق ماكان مرسوم في البرنامج الحكومي؛ اذ سلمت الملف الأمني لوزارة الداخلية واخراج قطعات الجيش العراقي خارج المدن في محاولة لأصلاح التداخل في ساحات العمل واعادة تنظيمها، وقال المتحدث باسم الداخلية في حينها العميد مقداد ميري: «إنه تم استكمال تسلم مراكز المدن في العديد من المحافظات بحلول نهاية عام 2023، بما في ذلك محافظات نينوى والأنبار وديالى، وكربلاء، وخلال عام 2024، تم تسلم مراكز المدن بشكل جزئي في محافظات أخرى. ومن المتوقع أن يتم استكمال عملية التسليم في جميع المحافظات المتبقية بحلول نهاية عام 2025 ونوه بأن الخطة تهدف إلى تمكين المحافظات من إدارة أمنها بشكل مستقل، وتعزيز الاستقرار في جميع المحافظات، وبحلول عام 2025، ستكون جميع المحافظات قد تسلمت ملفها الأمني بشكل كامل، مما يعزز التعاون بين الأجهزة الأمنية المحلية ووزارة الداخلية في مكافحة الجريمة وضمان سلامة المواطنين[1].

وكشفت لجنة الأمن والدفاع النيابية، في 27 كانون الثاني/ يناير 2025، عن اجراءات نقل الملف الأمني في خمس محافظات إلى وزارة الداخلية خلال النصف الأول من عام 2025، وقال عضو اللجنة، النائب ياسر إسكندر وتوت إن «عملية نقل إدارة الأمن في المحافظات إلى وزارة الداخلية مستمرة وفق خطة منهجية تأخذ بعين الاعتبار التحديات الأمنية ومدى توفر الظروف الملائمة»، وأضاف أن «اللجان العليا المتخصصة في هذا الملف

(1) جنان الاسدي، الداخلية تستعد لتسلم الملف الأمني في آخر 4 محافظات، جريدة الصباح العراقية، 2025، متاح على الرابط الاتي https://alsabaah.iq/111644-.html تاريخ الزيارة 30\4\2025.

تواصل عقد اجتماعاتها وإجراء التقييمات الأمنية اللازمة من أجل اتخاذ القرار النهائي بنقل ملف الأمن إلى وزارة الداخلية وتشكيلاتها»، وأشار إلى أنه «خلال النصف الأول من 2025، سيتم نقل ملف أمن أربع إلى خمس محافظات إلى وزارة الداخلية، مما سيؤدي إلى إطار جديد لإدارة الأمن، من خلال تعزيز دور الوزارة في هذا المجال»، وتابع وتوت أن «إسناد ملف أمن المحافظات لوزارة الداخلية سيتيح للجيش التركيز على واجباته الأساسية في حماية الحدود ومحيط المدن، ما يسهم في تقليل عسكرة المدن والقصبات والقرى»، مؤ-كدا أن «الخطة تسير بسلاسة ومرونة عالية، دون أي تعقيدات أو إشكاليات، ومن المتوقع أن يتم حسم الملف بشكل كامل خلال عام 2025»[1].

ويؤكد المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية السابق اللواء خالد المحنا أن «نقل الملف الأمني من وزارة الدفاع إلى الداخلية يعدّ أمرًا طبيعيًا بعد زوال التهديدات الأمنية، التي أوجبت انتشار مختلف القطعات العسكرية داخل المدن وتأسيس قيادات العمليات، لكن هذا الحال تغير الآن مع بروز تهديدات مغايرة؛ مثل: الجريمة المنظّمة، وانتشار المخدرات، والسلاح المنفلت، والعنف الأسري وغيرها»[2]

ويرى بعض المحللين والمهتمين بالشأن الأمني أن سحب الجيش من المدن يعدّ مبدأ صحيحًا في السياقات الأمنية والعسكرية والمدنية، معلّقًا «عندما ينتشر الجيش في المدن، فإنها تشهد فوضى وإرباكًا، بسبب المحددات

(1) الأمن النيابية: نقل الملف الأمني لخمس محافظات خلال النصف الأول من 2025، وكالة بغداد اليوم، العراق، بغداد، 2025، متاح على الرابط الاتي .https://baghdadtoday news/266724 تاريخ الزيارة 30\4\2025م.

(2) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقية.

التي تفرضها القيادات العسكرية في المنطقة، مثل: حماية مقارها الأمنية من الخروقات، وهو ما يتطلب مساحات كبيرة من العمل الذي قد يشمل الشوارع والممرات والتقاطعات في المدن، مما ينعكس على حركة المواطنين، ويفرض قيودًا عليهم وان القرار سيصبّ في مصلحة المواطنين، حتى وإن كانت هناك أبعاد سياسية في الأمر، مع ضرورة أن يشمل القرار الفصائل المسلحة، التي أصبحت تشكّل عقدة أمنية وسياسية واجتماعية كبيرة، فضلًا عن قوات الحشد الشعبي»[1].

ويرى النائب السابق في لجنة الأمن والدفاع بالبرلمان العراقي إياد الجبوري «إن قضية سحب الجيش من المدن، تخضع للتقييم العسكري، ولا يمكن إدخال المحاباة السياسية، أو فرض الإرادات في هذا الملف، إذ إن جميع القوات الأمنية داخل المحافظات هي عراقية، سواء كانت من الحشود العشائرية، أو الجيش»، وشدّد على ضرورة تصحيح الاختلالات التي شهدتها المرحلة الماضية في الملف الأمني، لافتًا إلى أن تعدد الجهات العسكرية وتنوع مصادر القرار يخلق فجوة أمنية، معلّقًا «إن تحريك الحشود وسحبها ليس أمرًا ثابتًا؛ بل يخضع للتقييمات الأمنية ومستوى التجهيز والتدريب الذي تحظى به، خاصة وأن تلك الحشود جاءت في ظرف محدّد، وأدّت واجبها بالتنسيق مع الجهات الأمنية الأخرى»[2].

مرَّ العراق بظروف عصيبة في محاربة الإرهاب وكان من الواجب إشراك القوات العسكرية في حماية المدن بعد أن كان واجبها حماية البلد من أي

(1) عمران السويدي، محاباة سياسية أم إجراء ضروري.. ماذا وراء سحب الجيش العراقي من المدن؟، قناة الجزيرة، قطر، 2022، متاح على الرابط الاتي https://www.aljazeera.net/ 19/12/politics/2022/ تاريخ الزيارة 30\4\2025.

(2) المصدر نفسه.

تعرض خارجي، لكن في الظروف الاستثنائية القاهرة تشترك في حماية الأمن الداخلي وهذا ماشهدناه لسنوات طوال، حيث كانت القطعات العسكرية جزءاً من قوات الأمن الداخلية في حماية المدن والمحافظات حتى وصلت إلى الأقضية والنواحي والكثير من المحاور، والسنوات الماضية شهدت رؤية جديدة وتحسناً واضحاً في الأمن والاستقرار بعد انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الارهابي ليبدأ تسليم الملف الأمني الداخلي للمحافظات إلى القوات الأمنية التابعة إلى وزارة الداخلية وإبعاد القواطع العسكرية إلى خارج حدود المحافظات وإعادة تموضعها ضمن ثكناتها وإعادة تدريبها وتجهيزها لتكون قوات قادرة على الدفاع عن العراق[1].

التكامل الوظيفي

تحتاج المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية إلى تحقيق المزيد من التكامل الوظيفي على مستوى العمل العسكري والأمني، فعلى الأرض هناك مجموعة قوات عسكرية رئيسة، هي: الجيش العراقي، والحشد الشعبي، والبيشمركة الكردية وهي قوات حتى اللحظة لم تظهر ذلك التكامل الوظيفي في العمل الأمني الرسمي بخاصة عندما يتعلق الأمر بصراعات مسلحة في قضايا داخلية محددة، أو موقف متوتر مع دولة جارة[2].

لم يُتخذ إجراء واضح منذ عام 2019 ولغاية نهاية عام 2022 باتجاه إعادة

(1) وائل الملوك، الدفاع النيابية: تسليم مسؤولية الملف الأمني إلى الداخلية من أولويات القائد العام، جريدة الصباح، العراق، بغداد، 2024، متاح على الرابط الاتي .https://alsabaah iq/92665-.html تاريخ الزيارة 2\5\2025.

(2) فراس الياس، المستقبل الصعب.. ماذا ينتظر الواقع الأمني في العراق؟، الجزيرة، 2024، متاح على الرابط الاتي https://www.aljazeera.net/politics/2024/5/25/ تاريخ الزيارة 20\4\2025.

تنظيم أو إصلاح المؤسسة العسكرية العراقية بسب الأوضاع السياسية المضطربة التي شهدها العراق وتداعيات (جائحة كورونا) التي شهدها العالم خلال تلك المرحلة، بحيث توقف برنامج إصلاح القطاع الأمني، الذي كان العمل جارياً عليه، ولم يتم إعادة تفعيله إلا بعد استلام رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لمنصبه في تشرين الأول /أكتوبر 2022 حيث أبدت الحكومة الجديدة اهتمامها بالملف الأمني منذ الأيام الأولى لتسلمها المسؤولية، وتمثل هذا الاهتمام بإنهاء تكليف عدد من القيادات الأمنية، والتركيز على رفع قدرات القوات الأمنية، كما تم تفعيل برنامج إصلاح القطاع الأمن، من خلال المصادقة على إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني بتاريخ 27 آذار/مارس 2024، في اجتماع للجنة العليا لإصلاح القطاع الأمني[1].

بناءً عليه، إصلاح القطاع الأمني مثلما هي عملية شاقة ومتدرجة، أي تتطلب إجراءات متسلسلة وسياقاً زمنياً ربما يصل إلى عدة سنوات، كذلك هي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى، كونها تهتم بشدة بتحديد مجموعة من الأسس وقواعد العمل التي يُفترض أن تلتزم بها المؤسسات الأمنية والعسكرية. وعلى هذا الأساس، نجد أن الإصلاح المنشود وبما يحقق متطلبات النجاح على صعيد تعزيز أداء القوات العسكرية – الأمنية والحفاظ على استدامة التحول إلى مؤسسات مهنية احترافية ينبغي أن يكون على مسارين: الأول الإيفاء بمتطلبات الجانب التنظيمي، والثاني: مراعاة مجموعة من الإستراتيجيات الهادفة لتطوير القطاع الأمني – العسكري[2].

وفي نهاية شهر آذار/مارس من عام 2024م، صادقت اللجنة العليا للإصلاح

(1) عماد مؤيد جاسم المرسومي، اصلاح القطاع الامني في العراق التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن، المصدر السابق، ص6.

(2) المصدر نفسه، ص13.

الأمني، على إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني 2024 – 2032، في جلسة ترأسها رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، وبحسب البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء «إن الإعلان عن مصادقة اللجنة العليا للإصلاح الأمني على هذه الاستراتيجية يأتي في سياق يتوافق مع مقومات ومتطلبات الأنظمة الديمقراطية، في تحقيق المساءلة والشفافي ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان، وأن إستراتيجية إصلاح القطاع الأمني تستهدف إجراء إصلاح شامل للمنظومة تسعى إلى تلبية خمس مُتطلبات أساسية هي مراعاة مبادئ حقوق الإنسان،، وتثبيت المهام والواجبات بين التشكيلات العسكرية والأمنية الارتكاز على تطوير القدرات للأجهزة الأمنية، إيجاد التشريعات القانونية اللازمة لكل القطاعات والأجهزة الأمنية، ودارسة التقدم التكنولوجي بالجانب الأمني»[1].

ومن خلال المقارنة بين ما سعى البرنامج الحكومي الى تحقيقه وما تحقق على ارض الواقع خلال السنوات الثلاث ضعيف قياساً بالعناصر التي تم التطرق اليها فقد نجح في واحدة وهي تسليم الملف الأمني الى وزارة الداخلية وبقيت العناصر الأخرى (تنظيم داعش-الحركات المنحرفة-التكامل الوظيفي) وان اختلفت النسبة فيما بينها بخاصة تنظيم داعش والحركات المنحرفة.

(1) عماد مؤيد جاسم المرسومي، اصلاح القطاع الامني في العراق التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن، المصدر السابق، ص14.

الخاتمة

شهد الإنفاق الحكومي على الاجهزة الأمنية والعسكرية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2003 وحتى عام 2025 وإن كان ذلك الارتفاع يختلف في النسبة من سنة إلى أخرى نتيجة التحول في التحديات الأمنية والعسكرية التي واجهها العراق ومتقتضيات تالعمل الحكومات المتعاقبة معه، وحكومة السيد محمد شياع السوداني ليس استثناءً، فضلاً عن ذلك، فإن طبيعة التهديدات والتحديات المرئية وغير المرئية تختلف ناهيك عن تعدد وتداخل عمل ومهام القوات الأمنية العراقية في ساحات العمل. وما بين هذه المبررات وغيرها كان الإنفاق الحكومي على تلك المجالات عالياً جداً مقارنة بحجم التهديدات والتحديات نفسها.

وعلى الرغم من ذلك الإنفاق، لا تزال بعض التهديدات باقية وتنشط بين الحين والآخر بل ان البعض منها كان مرافقاً لجميع الحكومات العراقية منذ اول حكومة عام 2005 وحتى الحكومة الحالية 2022-2025م ومثال ذلك الارهاب بجميع انواعه واشكاله وتسمياته؛ فبداية بفرع تنظيم القاعدة (التوحيد والجهاد) 2004-2006م ومن ثم (الدولة الاسلامية في العراق) 2007-2010 وصولاً الى الدولة الاسلامية في العراق والشام) (تنظيم داعش) 2013-2019. وعلى الرغم من هزيمتها العسكرية المكانية، لا سيما تنظيم داعش الإرهابي فإن خلاياه وبقاياه لا زالت تشكلاحد وابرز التحديات للحكومة العراقية، فضلاً عن ذلك، فإن الحركات المنحرفة ظهرت كتحدي جديد

للحكومة الحالية بصورة أكبر من الحكومات السابقة واضحت تشكل تهديداً لأمن العراق الوطني، كذلك تحديات اخرى منها النزاعات العشائرية وما تشكله من تهديد حقيقي لأستقرار الأمن بجميع ابعاده فضلاً عن المخدرات وتداعياتها ووتحدي الحدود وبخاصة العراقية - السورية ومخيمات الارهاب (الهول والجدعه).

لقد كثر وتعددت الأجهزة الأمنية والعسكرية والإنفاق الحكومي الكبير عليها سواء في التدريب أو التسليح أو الاجهزة الفنية والمعدات والاليات العسكرية على بقية المجالات والقطاعات سواء الصحة أو الخدمات والبنى التحتية. وفي ضوء البرنامج الحكومي للسيد محمد شياع السوداني فلا يختلف الوضع كثيراً فيما يخص الإنفاق الحكومي الكبير على المجالات العسكرية والأمنية كون ان بعض التهديدات والتحديات لا زالت موجودة كما أشارنا في هذه الدراسة؛ بل أن البعض منها ظهر أو تمظهر في صورة معينة خلال فترة حكمه. مع ذلك، وكما أوضحنا في هذه الدراسة، فإن بعض من تلك التحديات تم التعامل معها واضعافها أو التقليل من خطورتها. ولكن التوازن في الإنفاق بين الإنفاق العسكري والإنفاق على القطاعات الخدمية الأخرى يجب أن يكون قائماً وهذا يتطلب عمل جدي من قبل الحكومات اللاحقة على هذا الملف.

الاستنتاجات:

1 ـ خصصت الحكومات العراقية المتعاقبة موازنات ضخمة لردم الفجوة الأمنية التي يعاني منها العراق منذ التغيير السياسي الذي شهده عام 2003، مما انعكس ذلك سلباً على القطاعات الخدمية.

2 ـ تنوع التهديدات ما بين مرئية تقليدية وآخر غير مرئية صعوداً وانخفاضاً، مما أدى الى محاولة السيطرة عليها ومقاومتها أو حتى الحد من تأثيراتها،

الامر الذي استلزم إنشاء أجهزة امنية وعسكرية كثيرة أرهقت الدولة العراقية وأسهمت في تقليل الإنفاق على الخدمات.

3 ـ كثرة القوات الأمنية والعسكرية وتداخل عملها وساحاتها تسبب في أحاين كثيرة في استمرارية تلك التهديدات بدلاً من القضاء عليها. نتيجة الارباك في العمل والتداخل في الصلاحيات. قاد ذلك الى غلبة الصفة الأمنية والعسكرية على معظم الموازنات العراقية بسبب كثرة النفقات التشغيلية لهذه المؤسسات في مقابل عدم تحقيق الأمن الوطني العراقي بكل ابعاده.

4 ـ تأثرت المجالات لا سيما الصحة والتعليم والبنى التحتية نتيجة الإنفاق العسكري والأمني وتسببه بعجز بعض موازنات الأعوام السابقة.

5 ـ لم يختلف البرنامج الحكومي لحكومة محمد شياع السوداني عن سابقاتها اختلافاً بيناً من حيث حجم الإنفاق العسكري والأمني رغم ضعف أو غياب بعض التهديدات والتحديات الأمنية.

6 ـ كان لإستمرارية تحدي الارهاب بكل انواعه ومسمياته ابتداءً بفرع تنظيم القاعدة (التوحيد والجهاد) مروراً (الدولة الاسلامية في العراق) وانتهاءً (بالدولة الاسلامية في العراق والشام-داعش) اثراً كبيراً في زيادة أو استمرارية الزيادة في الإنفاق الحكومي على المجالات العسكرية والأمنية.

7 ـ حاول المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي ترميم بعض المسارات ضمن الإنفاق العسكري والأمني وتقليلها أو تغيير بوصلة الإنفاق الى مجال الخدمات، إلا أن الإنفاق العسكري والأمني لا يزال كبيراً.

8 ـ هناك محاولات حكومية وان وصفت بالمتأخرة، إلا انها تهدف معالجة بعض الاشكاليات التي رافقت المؤسسة العسكرية والأمنية منذ عام 2003،

والتي تتمثل في التداخل في الصلاحيات وساحات العمل، فضلاً عن الفساد الاداري والمالي ووضع استراتيجات أمنية لمواجهة التحديات المختلفة.

9 ـ هناك تفاوت كبير في أوقات اقرار الموازنة والتصويت عليها ما بين الشهر الأول والثاني من السنة المالية وما بين الشهر الرابع، وأكثرها تأخيرها في الشهر السادس وهي موازمة العام 2023م بينما لم تقر جداول موازنة عام 2025 حتى شهر الخامس من العام 2025.

10 ـ لم تُقر بعض الموازنات المالية نتيجة بعض الظروف العالمية أحياناً والاقليمية والمحلية احياناً أخرى، ومثال ذلك موازنة عام 2014 نتيجة اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لجزء من مناطق العراق، أو موازنة عام 2020 نتيجة فايروس كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية والاحتجاجات المحلية في العراق (احتجاجات تشرين).

يسعى مركز الرافدين للحوار (RCD) دؤوباً إلى تشجيع الباحثين وتهيئة بيئة علمية حاضنة للأفكار الرصينة، بما يخدم صناعة القرار الاقتصادي في البلاد ومن ضمنه موضوع الإنفاق الحكومي الذي يمثل المحرك الأساسي للاستقرار المالي، والركيزة الكبرى في توجيه مسارات التنمية الشاملة. ويأتي هذا الكتاب لتقديم رؤى إستراتيجية واعدة، تستشرف إحدى آفاق الاقتصاد الوطني، وترسم ملامح السياسات المالية المستقبلية الكفيلة بتحقيق التوازن والاستدامة.

تقدِّم الدراسة قراءة تحليلية مفصّلة للإنفاق الحكومي على الأجهزة الأمنية والعسكرية بوصفها من الموضوعات المهمة في بلدٍ مثل العراق الذي يعد إحدى الدول التي تشهد نسب إنفاق عالية وكبيرة على مجالات الأمن والدفاع بمختلف مؤسساتها وتستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة الاتحادية، سعياً لتحقيق الأمن القومي للعراق بجميع أبعاده ومجالاته المختلفة.

يعالج الباحث تعددية مراكز اتخاذ القرار الأمني والسياسيات والاجراءات الحكومية والتشريعات والقرارات الإدارية والقضائية المستمرة التي حاولت ولا تزال معالجة تلك المشاكل أو الحد منها في كل الحكومات السابقة وخصوصاً في المدة بين عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٥، ويقدِّم إحصاءات حديثة وجداول تفصيلية واضحة ومقارنات علمية، تبين الفجوة في نسب الإنفاق على القطاع العسكري والأمني وبما تحقق على مدى السنوات الماضية ويناقش الأسباب التي أدت إلى ذلك.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية